فوائد فضل الإسلام

صالح آل الشيخ

جمع

عبد الله الجزائري

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

بَابُ: فَضْلِ الْإِسْلَامِ

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (بَابُ: فَضْلِ الْإِسْلَامِ)، فضل الإسلام يُراد به أمور، منها:

الأمر الأول: فضل الإسلام في نفسه على غيره من الملل، والإسلام يشمل الدين كله بمراتبه المختلفة: الإسلام، والإيمان، والإحسان، ويشمل أيضا الدين كله من جهة العقيدة، والشريعة، والسلوك، والجزاء ونحو ذلك، فالإسلام في نفسه فَضَل غيرَه وصار مفضَّلاً على غيره بتفضيل الله عَزَّوَجَلَّ.

الأمر الثاني: أن فضل الإسلام على أهله الذين اعتنقوه ودخلوا فيه واستقاموا عليه ظاهر في الدنيا والآخرة في النصوص، فيُبين المؤلف بعضاً من النصوص التي تدلُّ على فضل الإسلام على أهل الإسلام، وآثار الإسلام المباركة على عباد الله المؤمنين، وذلك أن هذا الإسلام هو الذي رضيه الله عَزَّوَجَلَّ، وما دام رضيه فمعنى ذلك أنه وأهله محبوبون عند الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا يُثمر توفيق الله عَزَّوَجَلَّ لعبده، ونصرته له وتثبيته، وهدايته وتوفيقه له،

وهذا مستقى من قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

الأمر الثالث: أنَّ الإسلام تحمله أُمَّة، وهذه الأمة لأجل حملها للإسلام صارت مفضَّلة على غيرها، وصارت خيراً من غيرها؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]،

قال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] يعني: عدلاً خياراً، لماذا؟

الجواب:

* لوسطيتها في العقيدة بين الغالين وبين الجافين.
* ولوسطيتها في الأحكام بين الغالين والجافين.
* ولوسطيتها في السلوك بين الغالين والجافين.

* ولوسطيتها في أنواع التعامل مع الخلق بين الغالين والجافين.

لهذا صار لهذه الأمة من الفضل المزيد، وإذا كان لأمة الإسلام عامة فضل خاص بينته الآيات والأحاديث، فكذلك أحرى الناس بأخص الفضل وأعلى الفضل هم أهل التوحيد والسنة الذين أخذوا بطريقة الجماعة الأولى؛

الأمر الرابع: أن من اعتقد الاعتقاد الصحيح من أهل الإسلام، واستسلم عن عقيدة وانقياد وطاعة، فإنه سيتبين عنده ما يستحقه الله ﷻ من الاستسلام الكامل له في العبادة، والعمل، والتحليل والتحريم، وسيكون عنده من الحجج الواضحة والدلائل البينة ما يستنير بها قلبه، وتكون عنده الحجة على خصوم الإسلام الصحيح. وهذا مستقى ومستفاد من قول الله ﷻ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾ [يونس: ١٠٤]. وكلما قوي الإسلام في قلب العبد، وقويت معرفته وعلمه به، فإن نوره يحرق الشبهات التي يثيرها أهل إثارة الشبهات، فهناك من يشكك في الإسلام الصحيح، ويشكك في التوحيد الصحيح الذي دعا إليه الأنبياء والمرسلون جميعاً، لكن الله ﷻ جعل من فضل الإسلام على أهل الإسلام أن يقذف في قلوبهم النور والحجة الواضحة والأدلة البينة؛ لأن ما اتبعوه وما ارتضوه طريقاً وديناً وعقيدة هو الحق الواضح،

الأمر الخامس: أن من اتقى الله ﷻ وخافه، وآمن برسوله، يعني: أسلم الإسلام الصحيح، فإن الله ﷻ ينعم عليه ويتفضل عليه، بأن يؤتيه كفلين من رحمته، يعني: يؤتيه حظين من رحمته الواسعة ومن مغفرته، وأيضاً يجعل الله ﷻ له نوراً يمشي به في ظلمات الشبهات وظلمات الشهوات، التي إذا دخلت القلوب فإنها قد تجعل تلك القلوب تنتكس بعد استقامتها، أو ترتد بعد سلوكها السبيل القويم، فأنعم الله ﷻ على أهل الإسلام الصحيح بأن يثبتهم عليه؛ لأنه ﷻ قال: ﴿وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]

الأمر السادس: ومن فضل الإسلام على أهل الإسلام أن يُغفر لأهله، قال ﷻ: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحديد: ٢٨]، وأهل الإسلام أعمالهم قليلة بالنسبة لأعمال من سبقهم من الأمم، إلا أن هذه الأمة فُضلت على من سبقها وزيد في أجورها.

الأمر السابع: ومن فضل الإسلام على أهل الإسلام أنهم يوم القيامة يستريحون من هوله قبل الأمم، فهم الآخرون في الدنيا - **يعني مجيئاً** - واليهود والنصارى سبقوهم من حيث الزمن، لكن يوم القيامة **جعل الله ﷻ** هذه الأمة قبل الأمم جميعاً، فهم أول من يحاسبون، **وأول من توزن** أعمالهم، وأول من يجوزون الصراط، وأول من **يدخلون الجنة، وهذا فيه** فضل وأيما فضل.

والله ﷻ بارك لأهل الإسلام في أعمالهم وإن قلت، فهي أبرك وأكثر أجراً وأعظم نفعاً لعاملها وفاعلها من الذين ابتدعوا وسلكوا غير طريق الإسلام السوي، أو من الذين لم يؤمنوا أصلاً بهذا الإسلام، فاقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة.

وهذا لا شك يوجب على من يريد النجاة والخير في الدنيا والآخرة أن يعلم ما هو الإسلام الصحيح الذي رضيه الله ﷻ له ديناً، وما هي تلك العقيدة، وما هي تلك الشريعة أيضاً؛ لأن الإسلام على تقسيم أهل العلم: عقيدة وشريعة، وهذا التقسيم وإن كان يُنازع فيه لكن هو في مقام التقسيم لا مشاحة فيه، يعني: هناك جوانب تتعلق بالاعتقاد، وجوانب وأحكام تتعلق بالعمل، وهذا مستفاد من قول الله ﷻ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥]، يعني: تمت كلمة الله الشرعية، وهي ما أنزله في كتابه أو جاء على لسان رسوله ﷺ ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾، أي: صدقاً في الأخبار، وعدلا في الأحكام والنواهي، فلابد أن نعلم ما يريده الله ﷻ منا شرعاً، وإذا علمنا ذلك واجتهدنا فيه فإنه يكون لنا بفضل من الله ونعمة هذا الفضل الذي جعله ﷻ لأهل الإسلام الصحيح.

وهؤلاء الذين أتاهم الله ﷻ الكتاب هم درجات لأن الله ﷻ قال في آية سورة فاطر: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢، ٣٣]، فقسم الله ﷻ أهل الإسلام ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم ظالم لنفسه، يعني: عقيدته عقيدة صحيحة، وعمله بَاعَدَ بينه وبين الكفر وأدخله في الإسلام، ولكن هذا العبد ظالم لنفسه، ظلم نفسه بالمعصية، وظلم نفسه بأن أطاع الشيطان وأعرض عن أمر الله، يعني: حمَّل نفسه ما لا تطيق، والنفس لا يسوغ أن يحملها صاحبها ما لا تطيق، فإذا حملها ما لا تطيقه فإنه قد ظلمها أبشع الظلم. ومتى يظهر ذلك؟

الجواب: يظهر يوم القيامة حين ينقسم الناس إلى فريقين: فريق في الجنة وفريق في السعير، فإذا ظهر أثر تلك المعاصي على العبد وتفريطه في أوامر الله ﷻ، بأنه عُذِّب بها وأُخذ بها ظهر ظلم العبد لنفسه، وأنه حَمَّلها من العذاب ما لا يجوز له.

القسم الثاني: قسم أهل اقتصاد، يأتون بالطاعات والفرائض، ويجتنبون المحرمات، ويأتون ببعض النوافل، لكن ليس عندهم مسابقةٌ في الخيرات، وهؤلاء من أقسام أهل الإسلام؛ لأنهم صحت عقائدهم وصح توحيدهم، وأيضاً أتوا بالعمل الذي فرضه الله ﷻ عليهم طاعة وامتثالاً في الأوامر وفي النواهي.

القسم الثالث: السابقون بالخيرات، وهؤلاء هم الذين يجتهدون في الأعمال التي هي بعد الفرائض ويسابقون فيها.

وهذه الأقسام الثلاثة فضل الإسلام عليهم يتفاوت بقدر درجاتهم عند الله ﷻ، وكُلٌّ سيناله من فضل الإسلام ما يناسب حاله، وبمقدار إقباله في هذه الدنيا.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

ففي قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾،

اختلف أهل التفسير في تفسير هذه الآية[1]، فمن قائل: إن المراد بها إكمال الشعائر وإكمال الفرائض الظاهرة بالحج. وقال آخرون: إن المراد بها إكمال الأحكام، فكل ما كان في الدين من العقائد والأحكام فإنه قد أُكمل حين نزول هذه الآية، ولا يضر أن نزل بعد هذه الآية آية أو آيتان فيها ذكرٌ لبعض الواجبات أو نهى عن بعض المحرمات؛ لأن هذه تكون كالتفصيل لما سبق قبل نزول هذه الآية.

قال: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ والنعمة نوعان:

* نعمة دينية.

* ونعمة دنيوية.

والإسلام له فضل في الجهتين:

فمن الجهة الدينية: الإسلام بمصادره من الكتاب والسنة فيه البيان لما يحتاجه الناس في أمر دينهم حيث لا يلتبس الطريق على من أراد الحق.

وفيه أيضا فضل على أهل الإسلام في النعمة الدنيوية؛ لأن الله ﷻ وعد من تمسك بالإسلام أنه يكون في حياة طيبة؛ كما قال الله ﷻ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]

قال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، والإسلام إذا رضيه الله ﷻ لعباده ديناً معنى ذلك: أنه ﷻ يرضى عمن أخذ بهذا الإسلام، ويرضى عمن استقام على الإسلام ودخل فيه، وإذا كان كذلك فأهله مرضيٌّ عنهم، وإذا كانوا مرضياً عنهم من الله ﷻ فهم إذاً مخصوصون بتوفيق الله ﷻ ومعيته الخاصة، قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾

وإذا تأملت في غيرنا من الأمم فإنك ستجد أن الله ﷻ لم يمنحهم من الفضل كما منح هذه الأمة؛ ولهذا وجب على المؤمن أن يتبين فضل الله ﷻ عليه، وأن لا يمنَّ على الله بعمله، أو إلا يمنَّ على الله ﷻ بعبادته وبسلوكه، فإن الله ﷻ هو صاحب المنة لو كانوا يعقلون.

الفائدة الثانية: قوله ﷻ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، في قوله: ﴿لَكُمُ﴾ ما يدل على أن الإسلام الذي رضيه هو الإسلام الخاص الذي صار سمةً لهذه الأمة، وإلا فكلمة ﴿ٱلْإِسْلَٰمَ﴾ تشمل رسالة كل رسول؛ لأن كل رسول بُعث بالإسلام؛ لكن في قوله: ﴿لَكُمُ﴾ ما يدل على أن الإسلام الذي رضيه الله ﷻ هو الإسلام الخاص الذي من لم يدخل فيه فإنه ليس بمسلم بعد مجيء النبي ﷺ،

والدين هو: كل ما يدين به الناس ويجعلونه إلفاً لهم وديدناً لهم، وهو في أصله مأخوذ من الديدن، هذا ديدنه؛ يعني هذا ما اعتاده والتزمه، دِنْتُه يعني: التزمتُه[٢]، والدَّيْن سُمي بذلك لأنه مُلتَزم به، والدِّين كذلك هو الطريقة الملتزمة، فإذا اعتقد شيئاً والتزمه صار له دينا، وإذا عمل بشيء وسلكه صار له دينا، حتى الأنظمة التي تُلتزم تسمى في اللغة ديناً؛ كما قال الله ﷻ في قصة يوسف عليه السلام: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٦]، سمى طريقة الملك في الأحكام - في مسألة السرقة وأنَّ الذي سرق يؤخذ أسيراً أو رقيقاً عقاباً له على سرقته - ديناً؛ لأنه التزام لحكم في كل حال، لهذا صار الدين - دين الملك - في قصة يوسف هو ما التزمه الملك في رعيته حين ذاك من الشرائع.

وإذا كانت الشريعة مخالفة لشريعة الإسلام يصح أن يُقال لغة: إن هذا دين كذا؛ لأنه يُدان به ويلتزم.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾ [يونس: ١٠٤].

مناسبة الآية ودلالتها أنّ الإمام المصلح رَحِمَهُ اللَّهُ يريد يبيّن أنَّ دين الإسلام له فضل على أهله الذين اتضحت لهم به معالمه، حيث إنهم يَسْلمون من براثن الشهوات، وبراثن الشبهات وهي أعظم، وإذا وردت الشكوك فإن صاحب الدين يسلم من التردد فيها، فيكون حينئذ عنده البصر النافذ والبصيرة التامة عند حلول الشبهات وعند حلول الشكوك؛ لهذا قال ﷻ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾،

ومن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال:

فَكُلُّ مَنْ اسْتَقْرَأَ أَحْوَالَ الْعَالَمِ وَجَدَ الْمُسْلِمِينَ أَحَدَّ وَأَسَدَّ عَقْلًا وَأَنَّهُمْ يَنَالُونَ فِي الْمُدَّةِ الْيَسِيرَةِ مِنْ حَقَائِقِ الْعُلُومِ وَالْأَعْمَالِ أَضْعَافَ مَا يَنَالُهُ غَيْرُهُمْ فِي قُرُونٍ وَأَجْيَالٍ وَكَذَلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ تَجِدُهُمْ كَذَلِكَ مُتَمَتِّعِينَ)[1].

فإذًا دلت الآية على أن الإسلام له فضل عظيم على أهله، أنَّ المسلم إذا استمسك بالتوحيد وأسلم الإسلام الكامل لله ﷻ، فإنه تقوى عزته ويقوى يقينه، فلا يلفته عن دينه لافت، ولا يصرفه عن دينه صارف، بل يثبِّته الله ﷻ على القول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحديد: ٢٨].

في هذه الآية مناسبة عظيمة لفضل الإسلام، وهو أن الله ﷻ خاطب المؤمنين بأنهم إن حققوا الإسلام بما يشمل المراتب الثلاث: إن حققوا الإسلام، واتقوا الله، وآمنوا برسوله، فإن الله ﷻ يتفضل عليهم لأجل هذا التمسك منهم، ولأجل استعصامهم بالله ﷻ واعتصامهم بحبله ودينه المتين، فَيَمُنَّ عليهم بثلاثة أنواع من الفضل:

الفضل الأول: أنه يؤتيهم كفلين من رحمته، وهذا كما قال هنا: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾، و﴿كِفْلَيْنِ﴾ يُراد بها حظين[1]، يعني: يؤتكم حظين ﷺ عظيمين من رحمته، وهذان الحظان العظيمان يشملان الأجر، بأن الله ﷻ يضاعف الأجر للمؤمن، فكل مسلم يؤتيه الله ﷻ أجره مرتين، يعني: يضاعف له الأجر والثواب منَّةً من الله ﷻ وتكرماً.

وأيضا ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨] يشمل الرحمة التي تقوم بها الحياة: رحمة الدنيا وأيضا رحمة الآخرة، فلا أحد يسلك في الدنيا طريقاً

إلا وهو محتاج إلى رحمة الله ﷻ، وكذلك الآخرة لا أحد ينجو فيها إلا برحمة الله ﷻ، فالآية اشتملت على تفضل الله ﷻ على أهل الإسلام بأنه يؤتيهم كفلين من رحمته: رحمة الدنيا ورحمة الآخرة.

الفضل الثاني: قال ﷻ: ﴿وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]، والنور الذي يمشون به هو نور العلم واليقين والبصيرة، وقد دارت تفاسير السلف على أن النور الذي يمشي به هو نور العلم واليقين والبصيرة[1]، فإذا استقام المرء حقيقة على الإسلام وجاهد نفسه بتقوى الله والإيمان برسوله فإن الله ﷻ يمنحه العلمَ بتهيئة سبله له وبمحبة أهله وسماع كلامهم، فيجعل له نوراً يمشي به.

والنور هذا الذي يقذفه الله ﷻ في القلب لا يكون إلا لأهل الإسلام، وكل مؤمن له حظ من هذا النور؛ لكن إنما يعظم هذا النور بعظمة تحصيل الإسلام والاستقامة عليه عقيدة وشريعة.

في قوله ﷻ: ﴿تَمْشُونَ بِهِۦ﴾ يعني: تمشون بهذا النور في الظلمات، فإن هذه الحياة ما فيها من شبه، وما فيها من شهوات، وما فيها من صوارف أشبه ما تكون بالظلمة؛ لهذا يُحتاج فيها إلى النور،

وقد نبه على ذلك العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الفوائد[1] في أن من آثار النور الذي يقذفه الله ﷻ في قلب أهل التوحيد والسنة أنَّ من قَرُب منهم صار له من النور بقدر قربه منهم بحيث يؤثر به صواب الطريق؛ لهذا تجد العامّي من أهل التوحيد الذي لم يتعلم من العلم عنده من النور والبصيرة في كثير من المسائل - في العقيدة، وفي التوحيد، وفي السلوك - ما يبصر به طريق الظلمات؛ لأنه وإن لم يكمل عنده العلم، أو يكون على علم؛ لكن لقربه من أهل هذا النور فإنه يحصل له ذلك.

أما الفضل الثالث: في هذه الآية في قوله ﷻ: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحديد: ٢٨]،

وكل موحِّد قد وعده الله ﷻ بالمغفرة، فمغفرة الذنب يحظى بها أهل الإسلام. لهذا منَّ الله ﷻ على أهل الإيمان وعلى أهل الإسلام بأن جعل الصلاة إلى الصلاة مكفرات لما بينهما إذا اجتنبت الكبائر، ورمضان إلى رمضان[1]،

وكلما كان أقوى في الاستمساك بالإسلام والسنة والبعد على الشرك فإنه يكون أقوى في الإتيان بسبب المغفرة؛ لهذا جاء في الحديث أن الله ﷻ يقول: **«يَا بْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً»**[1].

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أُجَرَاءَ فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لي مِنْ غُدْوَةٍ إلى نِصْفِ النَّهَارِ عَلى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلتْ اليَهُودُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إلى صَلاةِ العَصْرِ عَلى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلتْ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لي مِنَ العَصْرِ إلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ عَلى قِيرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ هُمْ، فَغَضِبَتْ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى وَقَالُوا: مَا لنَا أَكْثَرُ عَمَلاً وَأَقَلُّ أَجْرًا؟ قَالَ: هَل نَقَصْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: ذَلِكَ فَضْلي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ»[1].

هذا المثل يضربه ﷺ لبيان أنَّ هذه الأمة جاءت متأخرة وعملت قليلاً، ولكنها حظيت بأجر كثير، فأعطى الله هذه الأمة قيراطين من الأجر، وأعطى من قبلها قيراطاً، قيراطاً، مع قصر مدتها وقلة عملها، وهذا فيه فضل الله ﷻ على أهل الإسلام فيما شرعه من شرائع، وفيما اختصهم به، من حيث الزمان ومن حيث المكان.

الأمر الثاني: عند قوله: «اسْتَأْجَرَ أُجَرَاءَ» الاستئجار هنا هل هو حقيقة أو أن هذا للتقريب ليس على حقيقة الأجر؟

المعتمد عند أهل السنة والجماعة في نظائره في الكتاب والسنة أنه على حقيقته، وأنه أجر على حقيقة الأجر، وهو ما يُعطى من العِوَض لقاء عمل من الأعمال، والله ﷻ يعطي عوضاً لقاء عملٍ، والله ﷻ هو الذي سماه أجراً، والنبي ﷺ أيضاً سماه أجراً؛ فلذلك هو أجر على الحقيقة في مقابلة عمل، وليس التعبير بالأجر أنه تعبير على المجاز أو أنه تعبير على التمثيل، بل هو أجر على الحقيقة.

ومناسبة هذا الحديث للباب: أن هذه الأمة اختصها الله ﷻ من بين الأمم بفضل زيادة الأجر، وهذا أحد أوجه تفضيل هذه الأمة على غيرها، وأحد أوجه فضل الإسلام على هذه الأمة، فهذا في زيادة الأجر.

وأيضا مما جاء من الفضل في النصوص -غير ما ذُكر-: أنّ هذه الأمة لا تجتمع أبداً على ضلالة، والمقصود بها أمة المؤمنين المستمسكين بما كان عليه النبي ﷺ، فإنها لا تجتمع على ضلالة؛ كما قال ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥]، قال: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾،

جاء في الحديث: «**إِنَّ أُمَّتِي لا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ**»[1]، وهو مروي في السنن وغيرها من طرق يحسنها بمجموعها عدد من أهل العلم.

في الحديث أيضاً من المناسبة قوله في آخره: «**قَالَ: ذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ**»، هذا الفضل هو من الله ﷻ، وإذا كان من الله ﷻ فإن فضل الإسلام على أهله إنما هو من الله ﷻ، وهذا يجعل المسلم دائم التعلق بالله ﷻ معرفةً منه بفضل ربه عليه بهدايته لدينه وأجره عليه، فمن الذي هدى عباده للإسلام؟ الجواب: هو الله ﷻ، ومن الذي هداك للاستقامة على السنة؟ الجواب: هو الله ﷻ، ومن الذي تفضل عليك بالنور بعد ذلك؟ الجواب: هو الله ﷻ، ومن الذي تفضل بالحظين من الرحمة والكفلين من الأجر؟ الجواب: هو الله ﷻ.

فحينئذٍ يكون الأمر من الله ﷻ وإليه ابتداء وانتهاء، وهذا يجعل قلب المؤمن موطّناً على محبة الله ﷻ، والذل له، والاعتراف له بالفضل والإحسان دائماً وأبداً.

وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَضَلَّ اللهُ عَنْ الجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا، فَكَانَ لليَهُودِ يَوْمُ السَّبْتِ وَللنَّصَارَى يَوْمُ الأَحَدِ، فَجَاءَ اللهُ بِنَا فَهَدَانَا ليَوْمِ الجُمُعَةِ، وَكَذَلِكَ هُمْ تَبَعٌ لنَا يَوْمَ القِيَامَةِ، نَحْنُ الآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا وَالأَوَّلُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ»[1].

وفي هذا دليل على أن الأمم من قبلنا قد تجتمع على غلط وتجتمع على خطأ حتى قبل التحريف، وأنَّ الله ﷻ يُضل أمماً بمحض حكمته ﷻ بما عملوه، أو ليكون الفضل لغيرهم عليهم، وهذا من الابتلاء الذي ظهر به فضل هذه الأمة وسابقتُها مع كونها أمة متأخرة في الزمان، وفيه إظهار فضل أمة محمد ﷺ حيث إنها لا تجتمع على ضلالة، فظهر بذلك فضل هذه الأمة؛ لما فضَّلها الله ﷻ بالإسلام من جهتين:

الجهة الأولى: أنه لم يترك اختيار لهم اليوم، بل أمرهم به معيناً، بخلاف من كان قبلنا من الأمم.

الجهة الثانية: أن الله ﷻ أنعم على هذه الأمة بأنها لا تجتمع على ضلالة،

فهذه الأمة خُصت بعدم اجتماعها على ضلالة، وبأن الله ﷻ لم

يَكِلهَا إلى نفسها، بل بيَّن لها الدين، وأتم عليها النعمة؛ كما قال ﷻ ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]،

قال بعدها ﷺ: «**وَكَذَلِكَ هُمْ تَبَعٌ لَنَا يَوْمَ القِيَامَةِ**»؛ وذلك أن هذه الأمة - أمة محمد ﷺ - تكون سابقة يوم القيامة، فهذه الأمة متأخرة ولكنها يوم القيامة سابقة.

سَبَقَ الْهِلَالُ الْبَدْرَ لَكِنْ لَمْ يَصِرْ بِالسَّبْقِ بَدْرًا[1]

وقوله: «نَحْنُ الآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا» يحتمل أمرين:

* الآخرون من الأمم التي بُعثت إليها الرسل من أهل الدنيا.

* أو الآخرون يعني: الأمة التي ستبقى إلى قيام الساعة، فهي آخرة، يعني: ستكون متأخرة على غيرها من الأمم؛ يعني: من أهل الدنيا من جنس الأمم.

قال: «وَالأَوَّلُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ»، يعني: أنّ أول الأمم تحاسب هي أمة محمد ﷺ، وأول الأمم تستريح من هول الموقف هي أمة محمد ﷺ، وأول أمة تعبر الصراط هي أمة محمد ﷺ؛ لأن نبيها ﷺ هو السابق إلى هذا كله، وقد قال ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ»[٣]، وأمته ﷺ على أثره،

وهذا من فضل الله ﷻ على هذه الأمة أنهم متميزون في الدنيا مهديون معانون، وهم في الآخرة أيضا سابقون إلى الجنة وسابقون قبل ذلك إلى الاستراحة من هول الموقف.

وَفِيهِ تَعْلِيقًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ الحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ»[١].

(وَفِيهِ تَعْلِيقًا) يعني في صحيح البخاري،

قال: «أَحَبُّ الدِّينِ»، «الدِّينِ» هنا ما المقصود به؟ هل الألف واللام فيه للجنس فيعنى فيه جميع الأديان، أم هي للعهد؟

الوجه الأول: أن الألف واللام هنا للجنس، يعني: أحب الأديان إلى الله الحنيفية السمحة التي هي دين الإسلام

الوجه الثاني: أن الألف واللام هنا للعهد، والدين المعهود هو دين الإسلام، فمعنى هذا الحديث على هذا التوجيه: أحب الإسلام إلى الله الحنيفية السمحة، يعني: أحب خصال الدين الذي هو الإسلام إلى الله ﷻ الحنيفية السمحة، فخصال الدين متنوعة، وأموره كثيرة، وشرائعه متعددة، فأحبها إلى الله ﷻ الحنيفية، يعني: ما كان على وفق السنة، وكان سمحاً سهلاً، فالله ﷻ لم يجعل ما يحبه من شرائع الإسلام فيه الآصار والأغلال، أو فيما هو شديد على العباد، بل أحبه إليه ﷻ هو ما كان سمحاً وسهلاً.

إذا تبين ذلك بحسب توجيه كلمة «**الدِّينِ**» يختلف معنى «**أَحَبُّ**»: فعلى المعنى الأول وهو أن الدين للجنس تكون «**أَحَبُّ**» أفعل بمعنى مفعول، يعني: محبوب الدين إلى الله الحنيفية السمحة؛ لأن الأديان التي سبقت بعد مجيء الإسلام ليست محبوبة لله ﷻ، ولا يرتضي ﷻ من أحد أن يدين بها؛ بل لا بد أن يدين بالإسلام، فإذا كان كذلك فلا تقدّر «أحب» أنها أفعل على بابها؛ بل يكون معناها محبوب الدين عند الله أو إلى الله.

وكون أفعل لا تكون على التفضيل هذا كثير في اللغة فإنها للتفضيل في أصلها، لكن قد تكون لغيره في مواضع كثيرة؛ كقول الله ﷻ: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴿٢٤﴾﴾ [الفرقان: ٢٤] يعني: خير مستقراً من أهل النار لكن هل عند أهل النار خير؟ الجواب: لا، «**وَأَحْسَنُ مَقِيلا**» يعني أحسن مقيلاً من أهل النار، هل أهل النار يكون عندهم مقيل حسن؟ الجواب: لا، فيكون إذاً معنى قوله: «**وَأَحْسَنُ مَقِيلا**» يعني: حَسَنٌ مقيلهم، وكذلك في قوله: «**أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ**» هنا يعني: محبوب الدين إلى الله «**الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ**» التي هي الإسلام.

وعلى التوجيه الثاني: أن يكون الدين المقصود به الدين المعهود وهو الإسلام، فيكون «**أَحَبُّ**» على بابها يعني أحب خصال الإسلام وشرائع الإسلام إلى الله ﷻ الحنيفية السمحة، وهذا هو الذي فهمه البخاري حيث أورد الحديث في كتاب الإيمان ليدل على يسر الدين أولاً، وأن أيسر الدين أحبه إلى الله ﷻ، وليدل على أن الأعمال من الإيمان؛ كما هو معلوم في موضعه.

و«**الحَنِيفِيَّةُ**» مأخوذة من الحنف وهو الميل؛ لأنها مالت عن جميع طرق الضلال إلى الطريق الذي رضيه الله ﷻ، مالت عن الشرك إلى التوحيد، وقد يقال لها الملة العوجاء بمعنى الحنيفية التي فيها اعوجاج عن طريق الشرك، يعني: ميلاً عن طريق الشرك إلى طريق التوحيد، وعن أهل الشرك إلى أهل التوحيد.

و«**الحَنِيفِيَّةُ**» إذا كانت بمعنى الميل، فإنها قد تكون في العقيدة والأصل والتوحيد، وقد تكون في الشريعة؛ لأن العقيدة في باب العلم تحتاج إلى ميل من الغلط إلى الصواب، والشريعة في باب الأهواء والشهوات تحتاج إلى ميل عن طريق الشهوة إلى طريق الاتباع والاستقامة.

قال: «**السَّمْحَةُ**»، والسَّمْحَةُ يعني الميسرة السهلة.

وفي هذا الحديث مما أراده المؤلف رحمه الله أن الله ﷻ منّ على هذه الأمة، وبأنه جعل دينها حنيفاً سمحاً سهلاً، بخلاف الأمم من قبلنا قد ابتلاها الله ﷻ بالآصار والأغلال؛ كما قال ﷻ: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال الله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨]، والله ﷻ لما ابتلى الأمم من قبلنا بأنواع أحكام شديدة وصعبة فإنه ﷻ خفف على هذه الأمة حتى صارت سمة هذه الأمة وسمة هذا الدين اليسر والسهولة.

لكن هنا تنبيه: وهو أن مسألة السهولة واليُسر هذه مما تختلف فيها الأفهام، فينبغي ضبطها - يعني السهولة واليُسر التي يحبها الله ﷻ فهي على أحد وجهين:

الوجه الأول: أن تكون منصوصةً في الشريعة - في القرآن أو في السنة - ، فإذا كان العمل سهلاً ميسوراً منصوصاً في الشريعة فإن هذا محبوب إلى الله ﷻ، مثاله: الإفطار في السفر، وقصر الصلاة في السفر؛ لعلة السفر ولحكمة المشقة، فإن الإفطار أفضل لأنه أيسر، وإن القصر أفضل لأنه أيسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه.

الوجه الثاني: أن يكون التيسير والسماحة التي حُكم بها قد قررها إمام أو عالم مجتهد، يصلح الاجتهاد من مثله، بتطبيق أصول وقواعد الشرع،

ومنها قاعدة (**المشقة تجلب التيسير**)، أو (**الضرر يزال**)، أو نحو ذلك من القواعد، فإذا كان الحكم اليسير جاء عن اجتهاد صحيح في تطبيق قواعد رفع الحرج، فإن هذا يكون من الدين الذي هو أحب إلى الله ﷻ من غيره، يعني: من التشديد؛ ولهذا كان سفيان الثوري رحمه الله يقول في معرض كلام له: «**إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَنَا الرُّخْصَةُ مِنْ ثِقَةٍ، فَأَمَّا التَّشْدِيدُ فَيُحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ**»[1].

وهذا الذي ذُكر في السماحة واليسر يشمل الأحكام العملية، ويشمل أيضاً الأمور العلمية الاعتقادية، فإن اليسر والسهولة في الأمور العلمية الاعتقادية ظاهر؛ لأن الإسلام دين الفطرة، والإسلام ليس فيه تعقيدات كلامية، ولا مباحث فلسفية لا يفهمها إلا خواص الناس، بل كل أحد يفهم الإسلام بعبارات سهلة، إذا شُرح له معنى التوحيد، وبُينت له بعض الأحكام فإنه يفهم الإسلام، وأما ما أُحدث في هذه الأمة من الأقوال المتفرقة والتفصيلات مما يسمونه: جليل الكلام ودقيق الكلام، أو ما يسمونه بالفلسفة الإسلامية، أو التعقيدات التي لا تصلح لجمهور الأمة، فإن هذا بلا شك مما يُجزم أنه ليس مما يحبه الله ﷻ؛ لأن أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة.

لهذا يخطئ بعضهم حين يزعم أن أكثر الأمة اليوم وما قبل اليوم أنهم أشاعرة في الاعتقاد، أو ماتريدية مثلاً، أو أنّ أكثر الأمة على نحو كذا، هذا غلط؛ لأن هذه المذاهب إنما هي عند العلماء على تفاصيلها، والعامة أكثر ما تجد عندهم الفطرة، وأكثر ما تجد عندهم ما دل عليه الدليل إذا علموه، وأما تفاصيل المسائل العقدية الأشعرية أو الماتريدية، وتفاصيل المسائل الكلامية أو المذهبية على أي مذهب، هذه تحتاج إلى تعليم، فإذا علمها لقنها وحفظها، وإذا لم يعلمْها فإنه يرجع إلى ما سيسمعه في الكتاب أو في السنة، وإلى ما يتلوه في القرآن، وهذا مجرب ظاهر.

وَعَنْ أبي بْنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ فَتَمَسُّهُ النَّارُ أَبَدًا. وَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ ذَكَرَ الرَّحْمَنَ، وَاقْشَعَرَّ جِلْدُهُ مِنْ مَخَافَةِ اللَّهِ تَعَالَى إلا كَانَ مَثَلُهُ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ يَبِسَ وَرَقُهَا، فَهِيَ كَذَلِكَ إِذَا أَصَابَهَا رِيحٌ فَتَحَاتَّ عَنْهَا وَرَقُهَا، إلا تَحَاتَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ كَمَا تَحَاتَّ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ وَرَقُهَا، وَإِنَّ اقْتِصَادًا فِي سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ خَيْرٌ مِنْ اجْتِهَادٍ فِي خِلَافِ سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ»[1].

والسبيل: المراد به سبيل محمد ﷺ وسبيل صحابته ﷺ، وهو المذكور في قول الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وهنا وحّد الصراط فقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ فجعله صراطاً واحداً، وهو السبيل الواحد، وهو الذي يجمع أمور الإسلام على تفاصيلها وأمور السنة على تفاصيلها، وأما السبل الأخرى والأهواء فعلى كل سبيل منها شيطان يدعو الناس إلى دخوله.

وهنا سؤال معروف وهو: أن الله ﷻ قال في سورة العنكبوت: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [العنكبوت: ٦٩]، فهنا جمع السبل، وفي آية الأنعام وحّد الصراط، وهنا في أثر أبي وفي غيره من الأحاديث والآثار يُفْرَد السبيل، فهل بين هذا تعارض؟

الجواب: لا، الباب باب واحد، ولكن السبيل المقصود به سبيل الإسلام والسنة، وهذا في داخله فيه تفاصيل؛ ففيه سبيل الصلاة، وفيه سبيل الزكاة، وفيه سبيل الصلة، وفيه سبيل أعمال القلوب التي تُصلح القلب، وفيه سبيل كذا وكذا مما يحتاجه الناس تفصيلاً في أمور دينهم،

ولقد أحسن العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ إذ قال في تقرير هذا[1]:

فَلِوَاحِدٍ كُنْ وَاحِدًا فِي وَاحِدٍ أَعْنِي سَبِيلَ الحَقِّ وَالإِيمَانِ

وهذا مما يعزّ على كثير من الناس أن يضبط قلبه عليه، أو أن يُلزم نفسه به، فإنه في الأول (**فَلِوَاحِدٍ**) قد يقصد الله ﷻ بعلمه، وقد يأتي مرة أخرى ويقصد غير الله ﷻ، إما الجاه، وإما الدنيا، وإما رؤية الناس، ونحو ذلك من الرياء والسمعة، وقلّ من يسلم من أنواع الشرك الخفي.

قال: (**كُنْ وَاحِدًا**) يعني أنت لا تتشعَّب في قصدك وإرادتك، فاجمع قلبك وإرادتك - هي التي يسميها أهل السلوك: الجمعية على الله ﷻ -، فاجمع قلبك وإرادتك في الله ﷻ، ولا تلتفت عنه ﷻ في قصدك وإرادتك وعملك إلى غيره، واجعل الأمور التي معك وسائل لجمع قلبك على الله ﷻ.

(**فِي وَاحِدٍ**)، وهذا الابتلاء الثالث أنه ليس ثَم إلا سبيل واحد، وهذه صعبة إلا على من وفقه الله ﷻ، فكم من الناس في أكثر من سبيل؟ في سبيلٍ هنا وفي سبيل هناك، إما من جهة الاتباع، وإما من جهة المنهج، أو من جهة الاستقامة، أو من جهة الاعتقاد، ونحو ذلك.

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإِلاَّ فَإِنِّي لا إِخَالُكَ نَاجِيَاً[1]

وقد سُئل الإمام أحمد وجماعة من أهل العلم عن الجماعة، قال: «**إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ**»[1].

والإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لما ذكر هذا الحديث، قال: «**الْجَمَاعَةُ هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ**»[2].

والعلم المحمود هو[3]:

الْعِلْمُ قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ قَالَ الصَّحَابَةُ هُمْ أُولُو الْعِرْفَانِ

والسبيل والسنة كما أنه يكون في المسائل العلمية فإنه يكون في المسائل العملية، فالبدع بأنواعها مبطلة؛ لأنها لم تكن على السبيل والسنة.

فيقال لكل صاحب بدعة أحدثها: هل كان عليها الناس في زمن الرسول ﷺ؟ هل كان عليها الناس في زمن الصحابة ﷺ؟ فإنه سيجيب جزماً لا، لكن سيقول: ولكن كذا وكذا. فإذا لم يكن عليها الناس في ذلك الزمن، فلنعلم أنها ليست على السبيل والسنة.

المقصود من هذا: أن هذا الأصل عظيم، ويُحرج كل من سلك سبيلا من سبل البدع في المسائل العلمية أو في المسائل العملية، هل كان عليه الزمن الأول؟ فإذا قال: لا، فيقال لسنا بحاجة إليه دعْنا مع ما كان عليه الناس في الزمن الأول فإنه كافٍ.

قال ﷺ بعدها: «**وَإِنَّ اقْتِصَادًا فِي سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ خَيْرٌ مِنَ اجْتِهَادٍ فِي خِلَافِ سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ**»، وذلك: لأنَّ الله ﷻ يبارك في قليل العمل إذا كان على سبيل وسنة، أي: إذا كان على وَفْقِ السنة فإن الله يحب العمل، ويحب صاحبه، ويثيبه ويبارك له وينمِّي له عمله.

قال العلماء[1]: اختلف التضعيف في العمل باختلاف صواب العمل ويقين صاحبه وعقيدته. فإنه كلما كان متبعاً للسنة ظاهراً وباطناً كان التضعيف أكثر، فلا يستوي من اقتصد في سنة مع من خالف وأتى بعبادات كثيرة وجهاد عظيم، لكنه على غير سبيل وسنة؛ لأن السبيل والسنة يضاعف الله ﷻ بها أجور الأعمال إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، فربما ترى رجلين أحدهما يعمل عملاً قليلاً والآخر يعمل عملاً كثيراً، لكن مَنْ عمل العمل القليل أعظم عند الله ﷻ ممن عمل العمل الكثير؛ لأن ذاك صَاحَبَهُ إخلاصٌ ويقينٌ وسنةٌ وحسنُ قصدٍ ورغبٌ ورهبٌ، إلى آخر ما يضاعف الله ﷻ به الأجور.

وقد سُئل أبو بكر بن عياش شعبة القارئ المعروف عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقال: «مَا سَبَقَهُمْ أبو بَكْرٍ بِكَثْرَةِ صَلَاةٍ ولا صَيَامٍ، وَلَكِنْ بِشيْءٍ وَقَرَ فِي قَلْبِهِ»[٢].

وقد سُئل الحسن البصري رحمه الله - الزاهد العالم المعروف -: لِمَ كان الصحابةُ أفضلَ مع أنَّ مِن التابعين من هم أكثر منهم عبادة؟ فقال رحمه الله: «أُوْلَئِكَ تَعَبَّدُوا وَالآخِرَةُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ تَعَبَّدُوا وَالدُّنْيَا فِي قُلُوبِهِمْ».

وهذا صحيح، فإن الله عز وجل لم يبتل الناس بكثرة العمل ولكن ابتلاهم بحسنه ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، فمثلاً: صلاة الفجر ركعتان لكنها أفضل من صلاة الظهر، وهكذا فإن كثرة العمل لا يدل على كونه مقبولا؛ بل قد يكون العمل القليل من صاحبه أعظم من العمل الكثير، وهذا هو الذي عليه قوله هنا: «وَإِنَّ اقْتِصَادًا فِي سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ خَيْرٌ مِنَ اجْتِهَادٍ فِي خِلَافِ سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ».

وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «يَا حَبَّذَا نَوْمُ الْأَكْيَاسِ وَإِفْطَارُهُمْ كَيْفَ يَغْبِنُونَ سَهَرَ الْحَمْقَى وَصِيَامَهُمْ؟ وَلَمِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ بِرٍّ مَعَ تَقْوَى وَيَقِينٍ، أَعْظَمُ وَأَفْضَلُ وَأَرْجَحُ مِنْ أَمْثَالِ الْجِبَالِ مِنْ عِبَادَةِ الْمُغْتَرِّينَ»[١].

قال: «وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه»، أبو الدرداء رضي الله عنه كان حكيم هذه الأمة، وكان كثير التفكر، كما قالت أم الدرداء رضي الله عنها عنه: فَعَنْ عَوْنِ بنِ عبد اللهِ: «قُلْتُ لأُمِّ الدَّرْدَاءِ: أَيُّ عِبَادَةِ أَبِي الدَّرْدَاءِ كَانَتْ أَكْثَرَ؟ قَالَتْ: التَّفَكُّرُ وَالاعْتِبَارُ»[٢].

والتفكر أمره عظيم؛ لأنه يُحْدِث في القلب الوجلَ والعلمَ واليقين، وهذه كلها عبادات مرضية عند الله عز وجل، ومِنْ تأملِه وتفكرِه في ملكوتِ الله، وفي الإسلام، وثواب الأعمال، والاستقامة على الكتاب والسنة أن قال: «يَا حَبَّذَا نَوْمُ الْأَكْيَاسِ وَإِفْطَارُهُمْ كَيْفَ يَغْبِنُونَ سَهَرَ الْحَمْقَى وَصِيَامَهُمْ؟»

يعني أنه يقول: إن العبد قد يكون ينام في الليل ويُفطر في النهار، يعني: ليس يكثر صيام نفل ولا يكثر صلاة ليل، بل يستمتع بالليل نوماً ويستمتع بالنهار إفطاراً، فيما كتب الله ﷻ له من النوافل، ولا يشق على نفسه في أنه مثلاً يصوم يوماً ويفطر يوماً، بل يكفي أن يصوم مثلاً ثلاثة أيام من كل شهر

وفي الليل يأخذ

القليل ولا يطيل لكنه مع ذلك معه تقوى وخوف من الله ﷻ ويقين، وإيمان صادق قوي، والتزام وعقيدة صحيحة متيقَّنة لا شبهة فيها ولا شك، قال: إن هذا أفضل ممن يأتي بأمثال الجبال عبادة ولكنه من المغترين بكثرة عبادته بأنواع العبادة، أو من المغترين بجهاده، أو بأمره بالمعروف، أو بنهيه عن المنكر، ومغترين ببذله أو بدعوته أو بحركته أو إلى آخره؛ لكنه ليس على سبيل وسنة،

لهذا وصف النبي ﷺ الخوارج بأنهم «**يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»[1].

فليست العبرة بكثرة العبادة، أو بكثرة الجهاد، أو بكثرة كذا وكذا، أو بكثرة الدعوى، العبرة: هل هذا موافق للسبيل والسنة أم ليس بموافق؟ فإن كان غير موافق فإنه ولو كان أمثال الجبال فإنه لانفع فيه، أو أن غيره أنفع منه.

وبهذا يظهر فضل الإسلام الصحيح، وفضل السبيل والسنة، وفضل متابعة الجماعة الأولى، وأن أصحاب ذلك إذا التزموه فإن الله ﷻ يبارك لهم في قليل أعمالهم ويُنميها لهم، ويكون عملهم أعظم وأرجح وأفضل ممن يُكثر، ولكنه على غير السبيل.

بَابُ وُجُوبِ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ

والإسلام ليس الدخول فيه اختيارياً، وإنما الفضل الذي سبق ذكره لا ينافي وجوب الدخول فيه، بل الإسلام واجب التزامه وواجب الدخول فيه، سواء أكان ذلك الدخول في الإسلام من ملل الكفر والوثنيات، أم الدخول في الإسلام كافة، أي: الدخول في جميع شرائع الإسلام وعقائد الإسلام على وجه التفصيل، فإن ذلك واجب؛ كما أن الدخول في أصله واجب فإن التزام فروعه واجب على العباد على التفصيل المذكور في كلام أهل العلم الوارد في النصوص.

والنصوص يطلق فيها الإسلام ويراد به تارة الإسلام العام الذي يشمل دين جميع المرسلين؛ لأن كل نبي وكل رسول إنما جاء بدين الإسلام، وهذا هو الإسلام العام الذي لا يدخل الجنة إلا من كان مسلماً به،

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَاتٍ أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»[1]، فدين كل نبي الإسلام، لم يأت نبي بغير دين الإسلام؛ ولهذا لا يصح أن يقال: إنه جاء من عند الله ﷻ أديان مختلفة وديانات متعددة.

فقول من يقول: الديانات السماوية - هذا باطل، وقول من يقول: الديانات الإلهية - هذا باطل في الشرع؛ لأن الدين واحد، والله ﷻ لم يأت من عنده إلا دين واحد وهو الإسلام، ولا يرضى عنده إلا الإسلام، فليس ثَم ديانات سماوية، وإنما هو دين واحد يجب على كل البشر قبل محمد ﷺ وبعده أن يدخلوا في الإسلام؛ لأن الله ﷻ لايرضى دينا

إلا الإسلام، فقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، هذا عام يشمل جميع الأزمنة وجميع الفترات من لدن خلق الخليقة إلى أن يرث الله ﷻ المخلوقات، فلا يقبل من أحد ديناً إلا دين الإسلام. ولهذا نقول: إن الإسلام يُطلق في النصوص ويراد به:

الإسلام العام: وهو الدين الذي اجتمع عليه المرسلون ورضيه الله ﷻ لكل رسول.

والإسلام الخاص: وهو الإسلام الذي بُعث به محمد ﷺ، وهو الإسلام عقيدة وشريعة، أو الإسلام بمعناه وشرائعه وعقيدته التي جاء بها محمد ﷺ.

فالذي يشمل جميع ما جاءت به الرسل من الإسلام هو ما أجمع عليه العلماء في تفسير الإسلام والدعوة إليه،

وهي: (**الْإِسْلَامُ هُوَ: الاسْتِسْلامُ للهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ**).

إذاً مراد المؤلف هنا في قوله: (**بَابُ وُجُوبِ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ**)، أنه يجب على الناس أن يدخلوا في الإسلام.

والإسلام هذا الذي يجب الدخول فيه صنفان: عقيدة، وشريعة، وإذا كان كذلك فمسائل الإسلام متنوعة متعددة، كما قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ يعني: ادخلوا في الإسلام كله، وهذا يدل على وجوب الدخول في كل الإسلام وعدم التفريق بين أمر وأمر فيه من جهة قبوله واعتقاده.

إذا تبين هذا، فهذا الوجوب في قوله: (**وُجُوبِ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ**) نوعان:

الأول: وجوبٌ تركُه كفرٌ؛ لأن الإسلام منه ما إذا تُرِك فهو كفر، كترك التوحيد أو فعل الشرك الأكبر، أو نحو ذلك من المكفرات.

والثاني: وجوبٌ تركُه محرمٌ على العبد، وهذا المحرم تارة يكون كبيرة، وتارة يكون صغيرة؛ لهذا فكل عقيدة أو شريعة وكل أمر سواء أكان أمراً علمياً أو أمراً عملياً ويقابله النهي، واجب على العباد الدخول فيه، فمن تركه ترك الواجب، وهذا الترك قد يكون كفراً، وقد يكون محرماً وليس بكفر، بحسب نوع ما تُرِك من العقائد والشرائع.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. **وَقَوْلِهِ تَعَالَى**: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] الخسارة هنا بحسَبها:

* فقد تكون خسارة كبرى بأن يخسر الجنة ويدخل النار ويكون من المخلدين فيها.

* وقد تكون خسارة صغرى بأن يخسر الدخول في الجنة والسلامة من العذاب مطلقاً، ولكن يُعذب بقدر ما عنده من المخالفة إن لم يغفر الله ﷻ له ويتجاوز عنه.

فإذًا قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] هذا فيه شرط وجزاء، إذا ابتغى أحد غير الإسلام فإنه لن يقبل منه مهما كان تعبده، وليس الشأن في ذلك أن يكون متعبداً، باكياً، خاشعاً، فإن الشأن هو في اتباع الطريق، في اتباع السبيل دون نظر إلى تعبد الإنسان، لهذا وصف الله ﷻ طائفة بأنهم يعملون ويتعبون ولكنهم في النار قال ﷻ: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝٣ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ۝٤ تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ ۝٥﴾ [الغاشية: ٣ - ٥]، فهم عاملون وناصبون ويتعبون ويعملون، ويتعبدون، وربما بَكَوا من خشية الله، وربما أكثروا تخليص النفس من الشوائب؛ لكنهم كما وصف الله ﷻ أنهم يَصْلون ناراً حامية؛ وذلك لأن الشأن ليس هو في عمل العبد، ولكن الشأن هو في أن يكون عمله على وفق ما أمر الله ﷻ به، فإذا ابتغى غير الإسلام ديناً، ابتغى النصرانية مثلاً، ولو كان فيها راهباً متعبداً خاشعاً، لكنه لم يبتغِ الإسلام ولم يستسلم لله بالتوحيد وابتغى غير ذلك، فهو في الآخرة من الخاسرين المخلدين في النار ولن يقبل منه ذلك.

وكذلك أهل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأهل الغيرة، إذا لم يكونوا على السبيل فإنه لن يقبل منهم ذلك، فالخوارج ما خرجت إلا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبسبب غلوهم فيه قتلوا عثمان رضي الله عنه.

ضَحُّوا بِأَشْمَطِ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنَا[1]

حتى إن الذي قتل علياً رضي الله عنه وهو عبد الرحمن بن ملجم كان قتله تقرباً إلى الله ﷻ، ولما أرادوا قتله قصاصاً -يعني قتل عبد الرحمن بن الملجم قصاصاً - قال: لا تباغتوني القتل - يعني مرة واحدة - لكن قطِّعوا أطرافي شيئاً فشيئاً حتى أنظر إلى تعذيبي في الله ﷻ.

وقال فيه عمران بن حطان يمدحه لما هو عليه من الصلابة - كما يزعمون - في الدين، قال في وصفه في أبيات معروفة - وهي أبيات ضلال والعياذ بالله - قال يمدح عبد الرحمن بن ملجم[٢]:

يَا ضَرْبَةً مِنْ تَقِيٍّ مَا أَرَادَ بِهَا ... إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانًا

إِنِّي لَأَذْكُرُهُ حِينًا فَأَحْسِبُهُ ... أَوْفَى البَرِيَّةِ عِنْدَ اللَهِ مِيزَانًا

وهذا سلكه أيضا طائفة من المعتزلة فغلوا في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى أدخلوا فيه الخروج على الحكام والولاة.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣] **الْآيَةُ.**

قَالَ مُجَاهِدٌ: (السُّبُلُ: الْبِدَعُ وَالشُّبُهَاتُ)[١].

وعَنْ عَائِشَةَ ﵂ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». أَخْرَجَاهُ[١].

وَفِي لَفْظٍ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[٢].

فقوله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ» فهو يشمل الذي ابتدع البدعة وأحدث الحدث ولو لم يعمل بذلك، فمن أحدث الحدث فهو مردود عليه ولن يقبل منه، وهو في الآخرة من الخاسرين.

واللفظ الثاني: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا» هذا يشمل الذي يعمل ولو لم يحدث.

فإذًا اللفظان دل أحدهما على المحدِث، ودل الآخر على الذي عمل بما أحدثه المحدِث.

فالبدعة تنافي الدخول الكامل في الإسلام، والبدع قسمان:

* بدع كفرية.

* بدع دون الكفر.

فأما القسم الأول: البدع الكفرية:

فمنها ما يكون في العقائد: كسَلب الرب ﷻ عن جميع صفاته،

ومنها بدع عملية: كالاستشفاع بالموتى.

أما القسم الثاني: البدع دون الكفر:

فمنها ما يكون في العقائد: كبدع الإرجاء، وبدع الخوارج

ومنها بدع عملية: وهي التي يكثر فيها الكلام من جهة عمل الناس لها، مثل: صلوات مبتدعة، أذكار مبتدعة،

والبدع العملية قسمان:

الأول: بدع أصلية: وهي ما أحدث وليس له أصل يتبعه، مثل إحداث حفلات الموالد أو المآتم،

والثاني بدع إضافية: فيكون أصل العمل مشروعاً، ولكن زِيد عليه أشياء صارت بدعة، سماها أهل العلم بدعاً إضافية، مثل الاجتماع على الذكر على نحو ما، ترديد أشياء بعد الصلاة المفروضة وأشباه ذلك.

فإذًا يُفرق في هذا المقام ما بين البدع والمحدثات في الدين وما بين مخالفة السنة، فليست كل مخالفة للسنة بدعة، **فالبدعة: ما تخالف به السنة ويلتزم به، فيكون طريقاً مشروعاً ملتزماً به**، مثلا: لو أتى أحدٌ من الناس وبعد الصلاة المشروعة رفع يديه ودعا، هل يكون فعله بدعة؟ أو هو غلط وخلاف للسنة؟ نقول هنا: ننظر هل يلتزم هذا؟ أم أنه فعله تلك المرة؟

فمثلاً أحدث الناس (المنخل)، فكان يُخبز في عهد النبي ﷺ بغير منخل، وأنكره أحد السلف[٢]، وإنكاره ليس بصحيح؛ لأنه لايقصد به التقرب إلى الله، ومثل ذلك: تنظيم الأعمال الإدارية، وتنظيم أعمال البيع، وفيما يصلح دنياهم، ونحو ذلك مما لا يدخل في المحدثات المردودة التي هي البدعة.

وَللبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إلا مَنْ أَبَى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى»[١].

والبخاري رحمه الله أورد هذا الحديث في كتاب الاعتصام، وغرضه أن يبين أن أئمة السلف اعتنوا بالاعتصام بالكتاب والسنة، وأهل السنة تميزوا بالاعتصام؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، والتفرق ابتغاء السبل.

قوله ﷺ هنا: «كُلُّ أُمَّتِي» ما المراد بالأمة هنا؟

قال بعض أهل العلم[1]: المراد بها أمة الدعوة، ويكون المراد باللفظ أنه لا يدخل الجنة إلا من كان على الإسلام، يعني: كل أمتي التي بُعثت إليهم يدخلون الجنة إلا من أبى طاعتي. ومعنى ذلك أنه من لم يستجب للرسول ﷺ ولم يكن مسلماً فلا يدخل الجنة، وعبّر بقوله: «**يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ**» للتشويق في الالتزام بالطاعة، هذا قاله بعضهم ولكنه ليس بجيد.

والصحيح الذي عليه أهل العلم[2]: وهو أن قوله: «**كُلُّ أُمَّتِي**» يعني: أمة الإجابة، وهم أهل الإسلام، أهل الإسلام كلهم يدخلون الجنة إلا من أبى «**قِيلَ: وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**»، يعني: أبى دخول الجنة.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللهِ ثَلاثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلامِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَّلِبُ دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهَرِيقَ دَمَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[1].

قال: «**مُلحِدٌ فِي الحَرَمِ**»، «**الحَرَمِ**» المراد به الحرم المكّي في أصله، وكذلك الحرم المدني؛ لأن كلاً منهما حرم.

وهنا مسألة، وهي: هل السيئات في الحرم تضاعف أو لا؟ وما حدود الحرم الذي فيه تضعيف الصلاة بمائة ألف وتضعيف الحسنات وشدة فعل السيئات؟

الصواب: أنّ ما أدخلته الأميال فهو حرم، ولا يُخص ذلك بالمسجد نفسه - يعني بمسجد الكعبة - بل كل ما أدخلته الأميال المعروفة فهو حرمٌ، فيه فضل الصلاة، وفيه النهي عن الإلحاد والذنب، وفيه التغليظ.. إلى آخر أحكام الحرم.

المسألة الثانية: هل الحسنات تضاعف جميعاً أم تضاعف الصلاة فقط؟

للعلماء في ذلك أقوال: **أصحها** أن التضعيف بمائة ألف إنما هو خاص بالصلاة لأنه هو الذي ورد فيه الدليل،

لكن هل السيئة تضاعف؟ يعني: إذا فعل الإنسان سيئة في الحرم هل تُكتب عليه سيئتين؟

الجواب: أنها لا تضاعف، ومن قال من أهل العلم أن السيئات تضاعف

قال بعدها: «**وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلامِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ**» مبتغ في الإسلام سنة الجاهلية، هذا هو الشاهد من هذا الحديث للباب،

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَوْلُهُ: سُنَّةَ الْجَاهِلِيَةِ: يَنْدَرِجُ فِيْهَا كُلُّ جَاهِلِيَةٍ مُطْلَقَةٍ أَوْ مُقَيَّدَةٍ، أَيْ: فِي شَخْصٍ دُوْنَ شَخْصٍ، كِتَابِيَّةٍ أَوْ وَثَنِيَةٍ، أَوْ غَيْرِهِما مِنْ كُلِّ مُخَالَفَةٍ لِمَا جَاءَ بِهِ الْمُرْسَلُونَ)[1].

فإذًا من المنهج المهم الذي تميز به المتبعون للجماعة الأولى والمتبعون للسلف أنهم لم يكونوا يبتغون في الإسلام سنة الجاهلية؛ بل يعلمون سنن الجاهلية ويخالفونها، ويعتزون ويستمسكون بما أمرهم به رسول الله ﷺ.

الجاهلية منسوبة إلى الجهل، وهي المخالفة لما جاء به المرسلون، وهذه قد تكون موروثة عن العرب من الأميين، وقد تكون موروثة من النصارى، وقد تكون موروثة من اليهود.

سنة الجاهلية ليست مختصة بسنن العرب الذين يسمون أهل الجاهلية؛ بل أهل الجاهلية اسم يطلق على كل من جهِل ما جاء به المرسلون، وصنع هدياً من عنده وسنناً يلتزمها من أي ملة كانت، سواء كانت ملة رسالية، أو كانت ملة غير رسالية وثنية أو غيرها؛

وَفِي الصَّحِيحِ عِنْ حُذَيْفَةَ ﷺ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ اسْتَقِيمُوا فَإِنْ اسْتَقَمْتُمْ فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»[1].

قوله هنا: «**اسْتَقِيمُوا**» فيه حثٌّ على أمرين:

فإذا كان «**مَعْشَرَ القُرَّاءِ**» على استقامة، فإن حذيفة ﷺ أمرهم أن يثبتوا على هذه الاستقامة،

كذلك في قوله ﷻ:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، النبي ﷺ هو سيّد المتقين، وهو أرفع الناس مقاماً في التقوى، وخاطبه ربّه ﷻ بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾، يعني: اثبت على معنى التقوى وعلى ما تقتضيه تقوى الله ﷻ.

ما هي هذه الاستقامة؟

الجواب: الاستقامة هي ما جمعت أمرين:

الأول: هو الفقه في الدين.

الثاني: هو ملازمة السنة.

ولذلك أهل البدع إنما نشؤوا في جرّاء أحد هذين الأمرين، إما قلة فقه في الدين، وإمّا الذهاب إلى خلاف السُّنة،

وهذا معروف في حال كثير في العلماء الذين وصفهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**أُوتُوا ذَكَاءً وَلَمْ يُؤْتُوْا زَكَاءً، وَأُوتُوا عُلُومًا وَلَمْ يُؤْتَوْا فُهُومًا**»[1].

قوله: «**اسْتَقِيمُوا**»، يعني: حصِّلوا الفقه في الدين، وإن كنتم قد حصلتم عليه فاثبتوا عليه،

وذلك أن العلم كالشجرة يحتاج إلى مداومة مراعاة وسقي، فإن سقيته فإنه يظلّ حيّاً، وإلا فإنك لن تستظلّ تحت ظله.

هذه الاستقامة التي وصف حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أهلها بقوله: «**فَإِنْ اسْتَقَمْتُمْ فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا**»، يعني: سبقاً ظاهراً بيناً لا يدرككم فيه أحد، وهذا هو الذي حصل، فقد التزم صحابة رسول الله ﷺ بهذا الأصل، فوصفهم النبي ﷺ بأنهم الجماعة؛ ولذلك البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لما ذكر الجماعة قال: «**الْجَمَاعَةُ هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ**»[1]، وأي علم هذا؟ هو علم الكتاب والسنة بخصوصها؛

وهؤلاء القراء إذا استقاموا فهم القدوة، وإذا أخذوا يميناً وشمالاً من الأهواء والبدع والآراء المختلفة والاجتهادات التي تُفرِّق، فإنه ولاشك يَفسد الناس بفسادهم؛ لأنهم إنما هم بعلمائهم وطلبة العلم عندهم وقرائهم، ولهذا كان من الكلام الحسن للحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ أنه خاطب القراء في الكوفة فقال لهم: «**يا مِلْحَ الْأَرْضِ لا تَفْسَدُوا؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَسَدَ الْمِلْحُ لَمْ يُؤْكَلُ الطَّعَامُ**»[1].

لذلك كانت وصية حذيفة وصية عظيمة في صميم المنهج الذي اختص به صحابة رسول الله ﷺ فقال: «**يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ اسْتَقِيمُوا، فَإِنْ اسْتَقَمْتُمْ، فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا**»، يعني: سبقتم في الخير، سبقتم في الدعوة، سبقتم في التأثير، «**فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالاً**»، من جهة الشبهات، أو من جهة الشهوات، «**فَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلالاً بَعِيدًا**»، وإذا ضل القراء، وضل العلماء، وضل طلبة العلم، وضل الدعاة، فإن الناس من باب أولى يضلون؛ لأن الناس إنما هم بمقدَّميهم وبمن يقتدون بهم.

وهذا الأثر هو كالتفسير لقول الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

وإذا نظر الناظر اليوم في الأحوال وجد أن القراء كثروا والفقهاء قلُّوا، الفقهاء على الحقيقة، الفقهاء بالله ﷻ بتوحيده، الفقهاء بالحلال والحرام، الفقهاء بالسنة قلُّوا؛ ولذلك كثرت الأقوال الغريبة العجيبة التي تسمعها، فأصبح اليوم الصغير يسمع أكثر من قول، وكيف يوازن؟ وكيف يعرف أن هذا الأصح؟ هل كل أحد عنده من التقوى واليقين ما يتحرى فيه الصواب ولا يسأل إلا من يثق بعلمه ودينه؟ هذا قليل؛ لهذا إذا كثر القراء ولم يستقيموا على المنهج، ولم يستقيموا على مقتضى العلم، واستعجلوا، فإنه يحدث من المفاسد ما الله به عليم.

لهذا ينبغي على كل من طلب العلم أن يحرص على الاستقامة بمعناها الواسع، الاستقامة في سلوك منهج السلف الصالح، الاستقامة في حفظ اللسان وحفظ الجوارح؛ لأن العبد يُنْكب بفلتات لسانه، يُنكب عما يُعْرِض فيه عن بينة، يقول ما لا علم له به فيعاقبه الله ﷻ بأن لا يعلم مسألة أخرى، فيصبح في جهل بين فترة وأخرى؛ لهذا احرص يا طالب العلم، ويا معاشر القراء احرصوا على هذه الوصية بالاستقامة في كل المسائل، الاستقامة في أمور العلم، في أمور العمل، في أمور الصِّلات لإخوانكم المؤمنين، في أمور الدعوة، في أمور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجنبوا أنفسكم الهوى،

قَالَ عبد اللَّهِ
- يَعْنِي ابْنُ مَسْعُودٍ- رضي الله عنه: «لَيْسَ عَامٌ إلا وَالّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، لا أَقُولُ: عَامٌ أَمْطَرُ مِنْ عَامٍ، ولا عَامٌ أَخْصَبُ مِنْ عَامٍ، ولا أَمِيرٌ خَيْرٌ مِنْ أَمِيرٍ، لَكِنْ ذَهَابُ عُلَمَائِكُمْ وَخِيَارِكُمْ، ثُمَّ يَحْدُثُ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بآرَائِهِمْ، فَيُهْدَمُ الْإِسْلَامُ وَيُثْلَمُ»[٢].

نعود إلى قوله رضي الله عنه: «لَيْسَ عَامٌ إلا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ»، وهنا إشكال أورده جمع من أهل العلم[٣]، وهو في قوله: «شَرٌّ مِنْهُ»، قالوا: في زمن الحجاج بن يوسف ضعفت السنة، وصار الناس في هرج وعزف الناس عن العلم، فلما أتى عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله خامس الخلفاء أحيى السنة، وكتب للناس في الأمصار أن يحيوا السنة وأن يعلموها الناس، فكيف إذاً يكون لا يأتي عام إلا والذي بعده شر منه؟ وكذلك في آخر الزمان يأتي المهدي ويأتي عيسى عليه السلام ليحكم بين الناس، ويكون هذا أفضل من الذي قبله؟

الجواب

عليه سهل، وذلك أن المقصود بالحديث الأغلب وليس المقصود الحصر المطلق الذي لا يخرج عنه شيء من الأفراد، فإذا حدث هذا من مئات السنين مرة أو مرتان أو ثلاث فإنه لا يخرم القاعدة؛ ولهذا الحسن لما قالوا له: إن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أتى فنشر السنة، فكانت سنتاه خيراً من السنين التي قبله. قال الحسن البصري رحمه الله: «لابد للناس من تنفيس»[١].

فلا يكون الأمر في شر مطبق لابد من تنفيس، وهذا معنى صحيح؛ لأنه لابد من تجديد؛ كما قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»[٢]، فإذا جاء عصر ظهر فيه العلم وتجدد الدين فلا يعني ذلك أن الحديث لا وجه له؛ لأن الحديث المراد به الغالب، والأحاديث النبوية - وخاصة الأخبار- المقصود بها الغالب، فإن كان الغالب ظاهراً فلا يعارض الحديث ما ينافي الغالب إذا كان مرة أو مرتين.

قال بعض أهل العلم: إن هذا ليس المراد، ولكن المراد من الحديث أن العلماء وجماعتهم من كل زمان أكثر ممن بعده من الأزمنة.

وهذا المعنى صحيح، فإن الزمن الأول - زمن الصحابة ﷺ - كان العلماء فيه أكثر وأعلم وأفقه ممن بعدهم، ومن بعدهم أقل فقهاً وعلماً وعدداً، ومن بعدهم كذلك، يعني: كلما كثر الزمن وبعد من عصر النبوة، قل عدد الصحابة ﷺ، ويأتي من أقل منهم علماً وفقهاً.

وظن الناس أنه كلما أكثر متكلمٌ من الكلام فهو أعلم ممن أَقَلَّ الكلام، وهذا من الخطأ ومن الفتن؛ لأنه ليس كل من أكثر الكلام كان أعلم ولكن العلم فيما ينفع، فالصحابة ﷺ كلماتهم قليلة، وما أفتوا به كذلك تجد كلماتهم فيه قليلة، ولكنها هي الحق الصريح، وهي التي فيها المنفعة، وكثير من الإشكالات لا يحلها إلا كلام الصحابة وكلام السلف ﷺ.

وقد حذر ابن مسعود ﷺ من الفتن، فقال: «**كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبِسَتْكُمْ فِتْنَةٌ يَهْرَمُ فيها الْكَبِيرُ، وَيَرْبُو فيها الصَّغِيرُ، وَيَتَّخِذُهَا النَّاسُ سُنَّةً، فَإِذَا غُيِّرَتْ، قَالُوا: غُيِّرَتْ السُّنَّةُ. قَالُوا: وَمَتَى ذَلِكَ يَا أَبَا عبد الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: إِذَا كَثُرَتْ قُرَّاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ فُقَهَاؤُكُمْ**»[1].

وفي هذا الزمن كثر القراء، ولكن أين المحققون؟ ونخشى أن يأتي زمن لا نرى منهم أحداً، فإن الله ﷻ «**يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ**»[2].

وقوله هنا: «**ثُمَّ يَحْدُثُ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِآرَائِهِمْ**».

وفي هذا التحذير الشديد من البدعة، وفيه الترغيب في السنة، ولظهور هؤلاء أسباب منها:

* قلة العلم.

* وضعف الالتزام بالسنة.

* وتحكيم العقول.

فكثير من الناس يريدون رفع راية الإسلام لكن بآرائهم، ولذلك تجدهم لا يجتمعون، لماذا؟ السبب في ذلك هو ما ذكره ابن مسعود، حيث قال: «**ثُمَّ يَحْدُثُ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِآرَائِهِمْ؛ فَيُهْدَمُ الْإِسْلَامُ وَيُثْلَمُ**»، فالمرجع إلى الآراء فيحدث الاختلاف، أما إذا كان المرجع إلى الكتاب والسنة وإلى الصحابة ﷺ لم يحدث اختلاف كبير، «**وَلَنْ يَصْلِحَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةُ إلا بِمَا صَلُحَ بِهِ أَوْلُهَا**»[1]

وظهور من يقيس الأمر برأيه، يُضعف - مهما كان - قوة أهل العلم، فيذهب العلماء والأخيار ذهاباً، هل هو بالموت فقط؟ أم أنه ذهاب بذهاب القوة، وذهاب التوجيه، وذهاب سماع الكلمة؟ هذا وهذا، فقد يكون بهذا وقد يكون بذاك. فالتابعون العلماء منهم كثير حفظوا لنا الدين، ولكن زاحمهم من قاسوا الأمور بآرائهم، فبقيت الفرق وبقيت الفتن ونشأت وازدادت، وهكذا في كل زمن يزاحم أهل العلم من يقيسوا الأمور بآرائهم.

ولهذا من المسائل العظيمة مما ابتُليت به هذه الأمة حدوث الرأي وقياس الأمور بآرائهم، وأعظم ذلك في مسائل التوحيد والعقيدة، فما عُبدت الأوثان وعُبدت القبور إلا بالأقيسة، قالوا: هذا رجل صالح، هذا النبي له المقام الأعظم عند الله ﷻ، وهو حي لم يمت لأنه أكمل من الشهداء، هذه الأقيسة تبدأ شيئاً فشيئاً، فإذا سألنا أو استشفعنا به فهو حي يبلغه الكلام، إلى آخره مما في كتب الخرافيين بعامة.

بَابُ: تَفْسِيرِ الْإِسْلَامِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ﴾ [آل عمران: ٢٠] **الآيَةُ.**

والتعبير بإسلام الوجه لله ﷻ فيه فائدة أن من أسلم الوجه فإنه لا يلتفت عمن توجه إليه أي التفات؛ لأن الوجه هو محل التركيز ومحل الآلات ومحل الحواس، فإذا أسلم الوجه وتوجه به فإنه لا يلتفت ببدنه ولا بقلبه ولا بإرادته وقصده عن الله ﷻ.

فإذًا في قوله ﷻ: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾، فيه أعظم الاستسلام لله ﷻ، استسلام الوجه توجهاً وانقياداً وطاعة، واستسلام الجوارح في استعمالها فيما أمر الله ﷻ به، واستسلام القلب في القصد والإرادة وأن لا يَلتفت عن الإخلاص وعن طلب الله ﷻ أي التفات.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الإِسْلامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لا إِلهَ إلا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»[1].

بيّن في هذا الحديث أركان الإسلام، والإسلام لا يصح إلا بشيئين:

* عقيدة باطنة.
* وعمل ظاهر.

كذلك الإيمان لا يصح إلا:

* بعقيدة باطنة.
* وعمل ظاهر.

ولهذا قال من قال من أهل العلم: إن الإسلام والإيمان واحد[1]؛ يعني إذا تفرقا أو مطلقاً؛ لأن كلا منهما يحتاج إلى اعتقاد باطن وإلى عمل ظاهر، فلا يصح إسلام أحد إلا بإيمان، كما أنه لا يصح إيمان أحد إلا بإسلام، فلا يتصور انفكاك بين الإسلام والإيمان بأنه يوجد مسلم لا إيمان معه البتة، أو يوجد مؤمن لا إسلام معه البتة، هذا لا يتصور، وليس بموجود في الحقيقة، وإنما يطلق الإسلام ويراد به الظاهر والباطن، ويطلق الإيمان ويراد به الظاهر والباطن؛ لكن الإسلام في الظاهر أظهر وأشهر، والإيمان في الباطن أظهر وأشهر، وكل منهما يشمل على شيئين كركنين فيه:

* فالإسلام: العقيدة ركن فيه، والعمل ركن فيه.

* والإيمان: العقائد الباطنة ركن فيه، والعمل أيضا ركن فيه.

قال: «**الإِسْلامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُ**»،

ومعنى الشهادة:

* أن تعتقد أولاً.

* ثم تتكلم به ثانياً.

* ثم تُعْلم به غيرك ثالثاً.

ولا يُعذر أحد إلا المُكره

وطائفة من الناس يفسرون الإله بالخالق الرازق، وهذا تفسير للألوهية بالربوبية[2]، وهو باطل.

وسُئل مرة رَحِمَهُ اللَّهُ: هل الربوبية غير الألوهية مطلقاً؟ وهل الرب لا يطلق ويراد به الإله؟ فأجاب الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ - وهي مدونة في أجوبته المعروفة[٢]-، أجاب: بأن الألوهية والربوبية، والإله والرب، من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت وإذا افترقت اجتمعت.

فقد يُطلق الرب وحده ويعني به الإله كقوله ﷺ مثلا: «. . . **فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟** . . .»[٣]، يعني من معبودك؟ لأن الابتلاء لم يقع في الربوبية، وكذلك في قوله تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، وفي تفسيرها في حديث عُدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: **إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. قَالَ ﷺ: «أَلَيْسَ يُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحِلُّونَهُ، وَيُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ؟** قَالَ: بَلَى. قَالَ: **فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ»**[١].

فقوله: «**فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ**»، فصار تفسير الربوبية بالعبودية، وكذلك في قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۚ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٨٠]

ولذلك من تفاسير المتكلمين بالإله أنهم قالوا: الإله هو القادر على الاختراع - يعني الخالق-، هذا باطل.

واختلف أهل العلم هل الإسلام مثل الإيمان يزيد وينقص، أم أن الإسلام لا يوصف بالزيادة والنقصان؟

وأكثر أهل السنة والجماعة على أن الإسلام مثل الإيمان يوصف بالزيادة والنقصان، وذلك لأمور:

الأمر الأول: أن حقيقة الاستسلام يتفاوت الناس فيها.

والأمر الثاني: أن الإسلام فُسِّر بالشهادتين وبالأركان العملية، وشهادة أن محمداً رسول الله فُسِّرت أيضاً بأن مقتضاها طاعة النبي ﷺ فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وألا يعبد الله إلا بما شرع

وثلاثة من هذه وهي: طاعة الأمر، واجتناب النهي، وألا يعبد الله إلا بما شرع، يتفاوت الناس فيها.

وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مَرْفُوعًا: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»[1].

المسلم الحق هو من يسلم المسلمون من لسانه ويده، أما إذا كان وقَّاعاً في أعراض إخوانه المؤمنين، لا يحفظ لسانه لا من غيبة ولا من نميمة ولا من كذب، وينتصر لنفسه بالباطل ويعتدي، هذا لم يأتِ بحقيقة الإسلام المطلوب من المؤمن؛ لأن الإسلام المطلوب من المؤمن منه ما يَتعبد به ربه ﷻ بأداء حق الله ﷻ، وأداء حق نبيه ﷺ، ثم بأداء حقوق العباد وخاصة المسلمين في أن يسلموا من اللسان واليد وأنواع الاعتداء.

وهنا قوله ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، هل معناه أنه لا يسلم المشركون واليهود والنصارى وغيرهم من لسان المسلم ويده؟

الجواب: قوله ﷺ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ» هذا لقب، ومن المعلوم والمقرر في الأصول أن الألقاب لا مفهوم مخالفة لها[1]،

قول الله ﷻ: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨، ٩]، فبين الله ﷻ أن الكفار والمشركين على قسمين:

قسم يظاهرون بالعداوة، وقسم غير مظاهرين بالعداوة بل مظهرون السلم، وذلك بأن يكون بين المسلمين أهل عهد أو أهل أمان، أو يكونوا خارج بلاد المسلمين ولكن بينهم وبين المسلمين عهد أو صلح، فهؤلاء لاينهي الله ﷻ عن أن يُبروا وأن يُقسط إليهم؛ كما قال في الآية: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾. وأما الذين ظاهروا علي إخراج المسلمين، وبارزوا المسلمين بالعداوة، وسعوا لهدم الرسالة وضعف الدين، فهؤلاء لا يجوز توليهم ومحبتهم ومناصرتهم.

وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ: «أَنْ يُسْلِمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تُوَجِّهَ وَجْهَكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ»
رَوَاهُ أَحْمَدُ(١).

قال ﷺ: «أَنْ يُسْلِمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تُوَجِّهَ وَجْهَكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى»، هاتان الكلمتان هما معنى شهادة أن لا إله إلا الله، ولكنهما بعبارة أخرى تبينان حقيقة هذه الشهادة فيما دلت عليه ظاهراً وباطناً.

قال قبلها «أَنْ يُسْلِمَ قَلْبُكَ للهِ»، وإسلام القلب لله ﷻ يعني: إلا يكون في القلب معظَّم غير الله ﷻ، وأن يستسلم القلب لله ﷻ بالطاعة والانقياد، وهذا ركن من أركان الإسلام، وركن أيضا من أركان الإيمان بالله،

يريد المصنف ﷺ بسياقه لهذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند ورواه غيره أن يبين لك أن إسلام القلب لله ﷻ انقياداً وطاعة، وأن تولية الوجه لله ﷻ دون غيره من الأنداد، أن هذا من تفسير الإسلام، بل هذا من أعظم أركان الإسلام؛ كما فسرها النبي ﷺ.

وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: ما الْإِسْلامُ؟ قَالَ: «أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ للهِ، وَيَسْلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ». قَالَ: أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ، قَالَ: فَمَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ»[1].

إذا تبين هذا فمراد الإمام رحمه الله بإيراد هذا الحديث أن تفسير الإسلام يشمل هذا الذي ذكر جميعا، فالإسلام يفسر بالإيمان وهو أفضل الإسلام، ويفسَّر بالأركان الخمسة بأداء حقوق الله ﷻ عقيدة وعبادة، ويفسَّر أيضا بأداء حقوق العباد المؤمنين، ويفسر أيضا الإسلام بأن يُسلم قلبه لله ﷻ انقياداً وطاعة، وهذه الأمور هي التي يدور عليها فلك الإسلام، أو يدور عليها أمور الإسلام وما أمر الله ﷻ به في تحقيق الإسلام: الإيمان، وأركان الإسلام الخمسة، وأداء حقوق العباد، واستسلام القلب لله ﷻ وحده دون غيره، وإسلام الوجه إلى الله ﷻ وحده دون غيره.

بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾

إذا كان كذلك فيُعلم أنه مهما كانت عبادات المتعبدين، إذا كانت على خلاف السنة، فإنها لا تُقبل من أصحابها بنصِّ كلام الله ﷻ، فمن ابتغى غير الإسلام الذي أنزله الله ﷻ على نبيه ﷺ فإنه لن يقبل منه، فمن ابتغى غير الإسلام في العبادات بأن أتى بعبادات جديدة وأضافها إلى الدين فإنها لن تقبل منه، حتى ولو كان تعب في تعبده ونصب في عباداته فإن هذا لن يقبل منه؛ لأن الله ﷻ لم يبْتل العباد بكثرة العمل وإنما ابتلاهم بحسنه، وحسن العمل لابد فيه من الصواب، واقتفاء أثر النبي ﷺ، وعدم الزيادة في الدين على ما جاء به ﷺ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَجِيءُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَتَجِيءُ الصَّلاةُ فَتَقُولُ: يَا رَبِّ أَنَا الصَّلاةُ، فَيَقُولُ: إِنَّكِ عَلَى خَيْرٍ، فَتَجِيءُ الصَّدَقَةُ فَتَقُولُ: يَا رَبِّ أَنَا الصَّدَقَةُ، فَيَقُولُ: إِنَّكِ عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ يَجِيءُ الصِّيَامُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَنَا الصِّيَامُ، فَيَقُولُ: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ تَجِيءُ الأَعْمَالُ عَلَى ذَلِكَ، فَيَقُولُ اللهُ ﷻ: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ يَجِيءُ الإِسْلامُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَنْتَ السَّلامُ وَأَنَا الإِسْلامُ، فَيَقُولُ اللهُ ﷻ إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، بِكَ اليَوْمَ آخُذُ، وَبِكَ أُعْطِي، فَقَالَ اللهُ ﷻ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾» رَوَاهُ أَحْمَدُ[1].

قوله: «تَجِيءُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ القِيَامَةِ» العلماء فسّروها على أحد تفسيرين:

* منهم من قال: «تَجِيءُ الْأَعْمَالُ» يعني يجيء ثواب الأعمال يوم القيامة والأجر الذي وضعه الله ﷻ للأعمال[1].

* ومنهم من قال: «تَجِيءُ الْأَعْمَالُ» أنّ الله ﷻ قادر على جعل الأعمال تجيء حقيقة[1]؛ كما أنه يوزَن العمل وتوزن السيئات والحسنات فكذلك هذا، وكما يأتي القرآن يوم القيامة يحاجّ عن أصحابه، وكما يأتي العمل جملة يحاج عن أصحابه، فهذه كلها من جنس واحد.

وهذا الأخير هو الذي عليه المحققون من أهل السنة والجماعة في أن الأصل في الأمور الغيبية أن تقرّ على ظاهرها، وأن لا تؤول بتأويلات تصرفها عن ظاهرها، وكون الأعمال تجيء يوم القيامة هذا مجيء غيبي لا نعرف حقيقته، وإذا كان غيبياً فيجب إلا يُسلط عليه التأويل.

«ثُمَّ تَجِيءُ الْأَعْمَالُ عَلَى ذَلِكَ»، يعني: كل الأعمال الصالحة تجيء، وكلٌّ يريد أن يكون الوزن به، وأن يكون هو المعيار وهو الميزان، والله ﷻ يقول إنكِ على خير إلى أن يأتي الإسلام.

وهذا فيه تنبيه إلى حُسْن الأدب مع من رام شيئاً ولم يستحقه بأنه يُثنى عليه ولا يهجَّن في قوله، وهذا فيه أدب مهم لطالب العلم فيما يحكم به على الأشياء، أو فيما يُقَيِّم به الأشياء، أو فيما يخاطب به الناس، فربما مثلا يأتي من يقول: أنا فعلت كذا وكذا. فيُسفَّه، ويُقال له: كِيفْ نجعلك مثل كذا وكذا؟ إلى آخره، وهذا لاشك من استعجال الناس والعباد وعدم وزنهم بالوزن العدل والإنصاف والحق في كل الحالات، والله ﷻ يُعلم عباده أنه من طلب شيئاً ليس بمستحِقٍّ له أنه يثنى عليه بما هو فيه، ولا يعطى أكثر من منزلته.

قوله: «**بِكَ اليَوْمَ آخُذُ**» يمكن أن يكون تفسيرها على أحد وجهين:

الأول: «**بِكَ اليَوْمَ آخُذُ**» من الأخذ وهو العقوبة والعذاب، والمؤاخذة أيضا.

والثاني: «**بِكَ اليَوْمَ آخُذُ**» يعني آخذ الوسيلة، آخذ الشفاعة فيكون الإسلام شافعاً، يؤخذ شافعاً، يؤخذ سبباً، يؤخذ ميزاناً.

والأول أظهر وهو أنه من الأخذ والمؤاخذة والعقوبة والنكال، يعني: بك اليوم أؤاخذ وأعاقب وأنكِّل وأعذِّب.

«**وَبِكَ أُعْطِي**»، يعني: أتكرَّم وأتفضل؛ كقوله ﷻ: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]. فدلّ ذلك على أن الله ﷻ جعل الإسلام هو الميزان؛ لأنه يعاقب بتركه ويؤاخذ بتركه؛ كما أنه يكرم وينعم ويتفضل ويعطي بالإسلام. فإذا كان الأمر كذلك فإن تحقيق الإسلام هو أعظم أسباب النجاة، أعظم ما يكون به الإعطاء والكرم والفضل من الله ﷻ أن يحقق العبد إسلامه، وأن يكون مسلماً على الحقيقة، وأن من تخلف عن ذلك فهو مؤاخذ،

إذا تبين هذا : فإن هذا الحديث من الأحاديث العظيمة التي تهز النفس والفؤاد والجوارح في لزوم الإسلام الصحيح وعدم مخالفته إلى غيره، فكما ترى ليست المسألة مسألة العبادات من حيث هي فقط، وإنما المسألة مسألة تحقيق الإسلام، وهذا مما يجب على طلبة العلم وعلى الدعاة إلى الله ﷻ أفراداً وجماعات ومجموعات أن يعتنوا به كثيراً؛ لأن الغاية من الدعوة والغاية من التعليم هو نجاة العباد وتعبيد العباد لربهم ﷻ، فإذا كانوا يُدعون إلى شيء لا تؤمن معه نجاتهم يوم القيامة فإنهم على خطر حينئذ، وتكون الدعوة ليست على بابها، وليست على ما يحقق للمرء النجاة إذا سلكه. لهذا ينبغي - كمنهج - أن يؤخذ بالإسلام في شموله في الدعوة؛ لأن دعوة الناس إلى الإسلام - يعني من المسلمين ومن غير المسلمين - بحسب الحكمة والتدرج والبُداءة بالأهم فالمهم إلى آخره، لكن يُدعى إلى الإسلام بشموله، فالذي لا يهتم مثلاً بدعوة الناس إلى توحيد الله ﷻ وتحقيق الشهادتين تحقيق الإسلام، فإنه لم يهتم بالإسلام الصحيح، بل اهتم بإسلام يظنه نافعاً وربما كان غير نافع.

من الناس أيضاً من يقتصر في دعوته على العقيدة فقط، دون أن يدعو الناس فيما يصلحهم في العبادات، وما يصلحهم في الأعمال، وما يؤدون به حقوق العباد، وهذا أيضا فيه نقص. فحقيقة الإسلام - وهو ما فسره الإمام في الباب الذي قبله- هو الذي يجب أن يتخذ منهاجاً للدعوة، وهو الإسلام الذي يشمل جميع ما أمر الله ﷻ به أمر إيجاب، أو نهى عنه ﷻ ونهى عنه رسوله ﷺ نهي تحريم، ثم تأتي بعد ذلك المستحبات وغيرها من باب التبع.

إذا تقرر هذا -كما ذكرت في أول شرح كتاب فضل الإسلام- هذا الكتاب كتاب منهج، كتاب دعوة، إذا نظرت في تطبيق إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ منهج الدعوة والإسلام في دعوته، وجدته أخذ بما جاء في هذه النصوص بحذافيرها، فدعا إلى الإسلام كله: بأداء حقوق الله ﷻ وحقوق العباد، وبالأمر بالفرائض، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقيام بالنصح للراعي وللرعية، والقيام بالحقوق جميعاً، وهذا هو حقيقة الإسلام التي وعد الله ﷻ من أخذ بها بالنصر والتأييد، مثل قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الصافات: ١٧١- ١٧٣]، وفي نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾ [غافر: ٥١]، وهذا مما نرجو عاجل بركته وآجل بركته عند الله ﷻ في أن يكون ﷻ وتقدست أسماؤه رضي منا بما أخذنا به من عموم الإسلام وحلت علينا بذلك بركته ﷻ وسلامته التي وعد بها من حقق دينه ﷻ.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ[1].

البدع من حيث الجنس أرفع درجة من الكبائر، فجنس البدعة أشنع وأغلظ من جنس الكبائر، وهذا لا يعني أن كل بدعة أعظم من كل كبيرة، لا، ولكن جنس البدع؛ لأنها:

* معارَضَةٌ للرسول ﷺ.
* واستدراكٌ عليه.

وهذه أعظم من حيث الجنس من ذنوب الشهوات المختلفة، وهذا فيه تقرير لما يجب على الدعاة إلى الله ﷻ أن يسلكوه في دعوتهم، وأن ينبهوا الجميع إلى خطر المحدثات والبدع والضلالات؛ لأنها مخالفة لدين الإسلام، ونبينا ﷺ أعلن أنّ أصحابها مردودة عليهم عباداتهم، وهذا معناه أنها لا تُقبل منهم، وأنهم خاسرون بما اقترفوا من آثام وبما اجترحوا من بدع وضلالات.

بَابُ وُجُوبِ الْاسْتَغْنَاءِ بِمُتَابَعَةِ الْكِتَابِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

وتبويب الإمام رحمه الله لهذا الباب وعقدُه له من الأهمية بمكان، بل كل متبصر في حال الأمة في حال أهل الإسلام، الذين فارقوا الجماعة، وأنشأوا الفِرق، وتبعوا الضلالات، يتبين له أن سبب ذلك هو أنهم لم يستغنوا ولم يكتفوا بما جاء في القرآن والسنن، وهدي الصحابة رضي الله عنهم عن الكتب المختلفة والآراء العقلية والأقيسة، بل زهدوا في الكتاب، وزهدوا في السنن، وزهدوا في الهدي الأول، وأخذوا يتلقفون العلم من مصادر أخرى يظنون أن فيها الهداية،

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ الآيَةُ.

قال ﷻ: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾، ﴿تِبْيَٰنًا﴾ هنا: تِفْعال من البيان، وهل هي مفعول لأجله أو هي مصدر؟ على قولين لأهل العلم.

ويكون التقدير إذا كان مفعولاً لأجله أن تنزيل الكتاب من أجل أن يكون تبيانا، يعني: العلة في تبيين الكتاب للبيان.

وأما إذا كانت مصدراً فتكون للتأكيد، يعني: أن الله ﷻ نزَّل الكتاب وأبان فيه كل شيء تبياناً، فيكون مصدراً مؤكِّداً لما في الفعل المقدر الذي دل عليه المصدر،

لكن قوله ﷻ: ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ لا يشمل ما لا ينفع الناس في دينهم؛ لأن القرآن لم ينزل تبياناً لأمور الناس في دنياهم، لم ينزل تبياناً لأمور الرياضيات والجبر والهندسة والفيزياء والكيمياء والزراعة والفلك وأشباه ذلك، وإنما نزل للهداية؛ كما قال ﷻ: ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، والله ﷻ بحكمته جعل الأشياء فيما حولنا وفيما نتعامل به على قسمين:

القسم الأول: أشياء يدخلها هوى الإنسان: مثل محبته وبغضه، ومثل ما يأتي وما يذر، من بيعه وشرائه، وتعاملاته، وتعبداته لربه ونحو ذلك، فهذه يدخلها الهوى، قد يرغب أن يظلم، ويرغب إلا يتعبد، ويرغب أن يأتي بالفواحش، ويرغب أن يكون كذا وكذا، فهذه الأشياء تدخلها الأهواء في أمور الشبهات وفي أمور الشهوات.

والقسم الثاني: ما لا يدخله الهوى.

والقرآن جعله الله ﷻ هادياً للناس الصراطَ المستقيم والطريق القويم الذي لا يلتبس فيما يدخلُه هوى الناس، وهو الأمور العلمية والعملية التي يحتاجونها.

أما الأمور التي تسري فيها سنن الله ﷻ هذه لا يدخلها الهوى، فالقرآن لم ينزل لأجل بيانها؛ لهذا مثلاً أمور الحساب وأمور الهندسة ونحو ذلك، هذه لا يدخلها الهوى، لو قال القائل مثلاً: زوايا المثلث يمكن أن تكون مائتي درجة، هذا لا يدخله رغبة الراغب، أو يُصدر قراراً أن زوايا المثلث مائتا درجة، أو أنه يأتي من يدعو الناس إلى أن تكون زوايا المثلث مثلاً مائتي درجة، أو أن عشرة زائد عشرة تساوي خمسة عشر، ونحو ذلك، هذه لا تدخلها الأهواء؛ لهذا الناس إذا أتى من يخبرهم فيها بغير الحق فإنهم سيردون عليه؛ لأنها لا توافق الحق الذي يعلمونه، وهو ليس له هوى في أن تكون الأمور الطبيعية على خلاف ما خلق الله ﷻ.

ولهذا يخطئ من يجعل القرآن كتاباً في العلوم كلها ؛ كما زعمت طائفة أن القرآن كتاب في الطبيعة، وكتاب في الزراعة، وكتاب في الهندسة، وكتاب في الجبر، وكتاب في كذا، يظنون أن هذا فيه رفع لشأن القرآن، وليس كذلك، بل فيه إنزال من شأن القرآن؛ لأن الله ﷻ لم ينزل القرآن لذلك، ولم يجعله كتاباً في الأمور الرياضية أو الطبية أو الهندسية. . إلى آخره، وإنما جعله كتاب هداية فيما تدخل فيه أهواء الناس لتحريف مراد الله ﷻ فيه.

فنقول إذاً: إن الآية دلت على الاستغناء بمتابعة القرآن والسنة وهدي السلف الصالح عن كل ما سواها.

وإذا تبين ذلك: فإن أصول العلوم النافعة التي يحتاج إليها العباد في دينهم وآخرتهم أتم الحاجة ثلاثة:

الأول: العلم بما يستحقه الله ﷻ من توحيده في ربوبيته وتوحيده في عبوديته - توحيد الألوهية - وتوحيده في أسمائه وصفاته، وهذا النوع من أنواع العلوم موجود في كتاب الله ﷻ.

والنوع الثاني: علم الحلال والحرام، معرفة ما أُبيح لهم أن يفعلوه، أو ما أُمروا به إما فرضاً أو استحباباً، أو ما حُرم عليهم، وهذا هو المسمى بعلم الفقه، يعني: علم الحلال والحرام، وهذا هو الذي فسر به مجاهد رحمه الله قوله ﷻ: ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وهذا من أصول العلوم النافعة.

والنوع الثالث: هو العلم بما يكون العباد عليه بعد مماتهم، إلى أن يكون أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، وهذا هو المسمى بعلم اليوم الآخر، أو علم المعاد.

فالعلوم المتفرعة من الكتاب والسنة وفهم معانيها والتأمل فيها هذه علوم نافعة، أما العلوم المحدثة مثل التصوف، والفلسفة بمعناها الواسع، وقانون الفلسفة الذي هو المنطق، وما ابتُدع من الكلام في أصول الدين، هذه كلها علوم غير نافعة، ومن ظن أنها نافعة فإن ضررها أكبر من نفعها،

وقد أفتى العلماء بحرمة الاشتغال بها؛ وذلك لأنها لا تنفع في بيان القرآن، والله ﷻ جعل القرآن تبياناً لكل شيء، وهذه العلوم فيها محادة للقرآن؛ لأن فيها تأصيلات مضادة لما أنزل الله ﷻ في كتابه.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَرَقَةً مِنَ التَّوْرَاةِ فَقَالَ: «أَمُتَهَوِّكُونَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ؟ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، وَلَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا وَاتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي، لَضَلَلْتُمْ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَلَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إلا اتِّبَاعِي»، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: «رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا»[1].

المقصود من ذلك أنه يجب متابعة النبي ﷺ والاستغناء بالقرآن وعدم النظر في التوراة، وهاهنا دل الحديث على تحريم النظر في التوراة، وعلى

غضب النبي ﷺ من ذلك، وأن المرء إذا نظر فهو يكون في شك من أمره؛ كما قال ﷺ لعمر رضي الله عنه: «**أَمُتَهَوِّكُونَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ**»، أمتحيرون، أمتشككون ونحو ذلك.

إذا تبين هذا فالعلماء لهم قولان في النظر في التوراة:

القول الأول: يحرم النظر في التوراة أو الإنجيل أو في الزبور مطلقاً، يعني: لأي أحد سواء أكان عالماً أم غير عالم، وسواء في وقت التنزيل أم بعد وقت التنزيل، وهذا قول جمهرة كثيرة من أهل العلم.

والقول الثاني: أن ذلك يحرم لكن ليس على إطلاقه، فيجوز لأهل العلم الموثوق بهم أن ينظروا في التوراة لغرض إبطال دعوى اليهود، أو دعوى النصارى، أو لنُصرة الدين، أو ما شابه ذلك في مسائل الدعوة إلى الله ﷻ والجهاد العلمي.

وهذا القول الثاني هو الذي اعتمده كثير من أهل العلم[1] وألفوا كتباً بل كَتَبَ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتابا سماه (**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**) فيه نقول كثيرة عن التوراة والإنجيل، وكتاب لابن القيم رحمه الله (**هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى**) أيضاً فيه نقل كثير عن تلك الكتب، وكذلك القرطبي وجماعات من أهل العلم نظروا في ذلك لغرض نصرة الشريعة،

إذا تبين هذا فهل النهي عن النظر في التوراة والإنجيل لأجل أنها منسوخة أو لأجل أنها محرفة أو هما معا؟

الصحيح أنّ النهي لهذه الأسباب جميعاً:

لكن اختلف أهل العلم هل التحريف الذي في التوراة والإنجيل هو تحريف تبديل وتغيير للألفاظ؟ أو هو تحريف وتبديل لمعنى تأويل الكلم على غير تأويله، وتحريف المعاني وتبديل المعاني بالتأويل؟ على ثلاثة أقوال لأهل العلم[1]:

القول الأول: هو أن التحريف تحريف ألفاظ، وهذا ذهب إليه كثيرون جداً من أهل العلم في أن التوراة حُرِّفت ألفاظها والإنجيل حُرفت ألفاظه، فحذف منه أشياء وزيد فيه أشياء في اللفظ.

القول الثاني: وهو الذي اختاره البخاري رحمه الله في الصحيح، واختاره جماعة من أهل العلم أيضاً، هو أن التحريف والتغيير والتبديل إنما وقع في تأويل المعاني ولم يقع في النصوص، أي: الألفاظ، واستدلوا عليه بحديث آية الرجم وأنهم قالوا الرجم ليس في كتابنا، ليس في التوراة الرجم فقال الله ﷻ: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، فوضع القارئ إصبعه على آية الرجم حتى لا تظهر، قالوا: فلو كان عندهم التحريف بحذف الألفاظ لأزالوا هذه الآية بعدما تركوا حكم الرجم بما نص الله ﷻ في التوراة.

القول الثالث: وهو القول الراجح والصحيح، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، وجماعة من أهل العلم من أئمة الدعوة ومن غيرهم أيضاً[1]، بأن التحريف والتبديل وقع على الجهتين معاً، وقع فيها تحريف ألفاظ وتحريف كلمات بإزالتها وإدخال ما ليس من التوراة فيها، أزالوا ألفاظاً وآياتٍ أو جملاً وأدخلوا أشياء أخر، وأيضاً فسروه بغير تفسيره وتأولوه على غير تأويله، فوقع الأمران معا. وهذا هو الصحيح،

ولهذا كان من المنهج الذي ورثه أئمة الإسلام من السلف الصالح الأول أن يستغنوا بالكتب النافعة عن الكتب التي اشتملت على حق وباطل؛ لأنه والحمد لله القصد سلامة المؤمن في دينه، وسلامة المؤمن في إيمانه، فإذا كان كذلك فهو يستغني بما صح من الكتب، أو قلّ فيه الغلط عما كثر فيه الغلط ونحا مناحيَ لا يؤمن فيها.

ولهذا اعتنى إمام الدعوة رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا أتم العناية، فلا تجد في جزيرة العرب في وقته رَحِمَهُ اللَّهُ الكتب المضلة منتشرة بين الناس، حتى التفاسير التي فيها تأويلات، وفيها خروج عن نهج السلف، وليست على ما نعلم من السنة ومن أقوال الصحابة تجد أنها كانت تُمنع إلى وقت قريب في هذه البلاد، فلا تجد في المكتبات كتباً في التفسير فيها تأويلات في العقيدة، أو كتباً فيها زلل في السلوك من كتب الصوفية ونحوهم، كذلك لا تجد كتب الفلسفة والمنطق المضلة ونحو ذلك؛ وذلك صيانة للناس في دينهم أولاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ عَنْ دَعْوَى الْإِسْلَامِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا﴾ [الحج: ٧٨].

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿هُوَ﴾، جمهور أهل التفسير على أن الضمير يرجع إلى رب العالمين[1]،

﴿ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، يعني: الله جَلَّ جَلَالُهُ هو الذي سماكم المسلمين من قبل، يعني: في الكتب السابقة، ﴿وَفِي هَٰذَا﴾ يعني: في هذا القرآن الذي أنزله الله عَزَّ وَجَلَّ على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وذهب قليل من أهل العلم[2]،

إلى أن الضمير في قوله: «هُوَ» يرجع إلى إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهذا ليس بجيد، بل هو أقرب إلى الغلط؛ لأن سياق الآية يدل على أنَّ المراد بالضمير هو الله جَلَّ جَلَالُهُ وتقدَّست أسماؤه.

الشاهد من الاستدلال بالآية قوله ﷻ ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج: ٧٨]

والله ﷻ لم يسمِّ أتباع محمد ﷺ باسم إلا باسم الإسلام؛ ولذلك كان اسم المسلمين يختص بهذه الأمة، وأما اسم المؤمنين فقد يشمل كل مؤمن ولا يختص بهذه الأمة، يعني من حيث الإطلاق، فتجد مثلا أن النصارى يستعملون لفظ المؤمن ولا يستعملون لفظ المسلم، فيقولون مثلاً: أيها المؤمنون بالله، هذه رسالة إلى المؤمنين بالله، هذه صفة المؤمنين بالله، وهذه خصال المؤمنين بالله. يستعمل هذا اللفظ النصارى واليهود، أما اسم المسلم فهو خاص بمن اتبع محمداً ﷺ وآمن به ودان بدين الإسلام.

وَعَنِ الحَارِثِ الأَشْعَرِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَأَنَا آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ اللهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ وَالْجِهَادُ وَالهِجْرَةُ وَالجَمَاعَةُ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلامِ مِنْ عُنُقِهِ إلا أَنْ يَرْجِعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ مِنْ جُثَى جَهَنَّمَ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ؟ قَالَ: «وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ فَادْعُوا بِدَعْوَى اللهِ الَّذِي سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ والْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[1].

قال: «فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلامِ مِنْ عُنُقِهِ»،

قال: «مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ»، بمعنى: أنه لم يدن بلزوم الجماعة، ولزوم طاعة الإمام وعدم الخروج عليه والنصيحة له،

قال: «فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلامِ مِنْ عُنُقِهِ»، وهذا من أحاديث الوعيد التي تُمَرُّ كما جاءت، وفيها تهديد وتخويف للمسلم أن يفارق الجماعة.

«خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلامِ مِنْ عُنُقِهِ» هل يُفهم من ذلك تكفيره؟ المعتمد عند أهل السنة أنه لا يفهم من ذلك تكفيره، ولكنه قد فعل أمراً عظيماً وجللاً أوجب أن يخلع الإسلام الذي يدعو إلى الاجتماع وعدم الافتراق من عنقه.

قال: «إِلَّا أَنْ يُراجِعَ» يعني إلا أن يتوب؛ لأن من تابَ تاب الله عليه.

وهنا قوله: «دَعَا دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ» لها تفسيران:

التفسير الأول: أنها - فيما سبق ذكره - من كل خصلة من خصال الجاهلية أبطلها الإسلام فيأتي أحد يدعو إليها، فهذه كما جاء في الحديث الذي مر معنا «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللهِ ثَلاثَةٌ» وذكر منهم «وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ»[1].

والتفسير الثاني: قوله: «وَمَنْ دَعَا دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ»، أي تسمَّى بأسماء الجاهلية التي كانت تدعو إلى العصبية، وأرجع الناس إلى عصبيات الجاهلية وإلى فخرها بالآباء والقبائل، وهذا يُفرِّق ولا يجمع الناس على كلمة الإسلام واسم المسلمين واسم المؤمنين.

وَفِي الصَّحِيحِ: «مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَمَاتَ فَمِيتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ»[1].

وَفِيهِ: «أَبِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟»[2].

قَالَ أبو الْعَبَاسِ[1]: وَكُلُّ مَا خَرَجَ عَنْ دَعْوَةِ الْإِسْلَامِ وَالْقُرْآنِ: مِنْ نَسَبٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ جِنْسٍ أَوْ مَذْهَبٍ أَوْ طَرِيقَةٍ: فَهُوَ مِنْ عَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، بَلْ لَمَّا اخْتَصَمَ رَجُلَانِ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لِلْأَنْصَارِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «أَبِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟»، وَغَضِبَ لِذَلِكَ غَضَبًا شَدِيدًا[2].

بَابُ وُجُوبِ الْدُخُولِ فِي الْإِسْلَامِ كُلِّهِ وِتَرْكِ مَا سِوَاهُ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨]. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [النساء: ٦٠]. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ﴾ [آل عمران: ١٠٦] «تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْائْتِلَافِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْاخْتِلَافِ»[1].

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (بَابُ وُجُوبِ الْدُخُولِ فِي الْإِسْلَامِ كُلِّهِ وِتَرْكِ مَا سِوَاهُ)، يعني: يجب على أهل الإسلام أن يدخلوا فيه كله ويقبلوه جميعاً، ولا يفرقوا في الطاعة بين أمرٍ وأمر أو حكم وحكم، سواءً الأحكام الغيبية أو العلمية.

وعَنْ عبد اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»[1].

وَلْيَتَأَمَّلْ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَرْجُو لِقَاءَ اللهِ، كَلَامَ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ فِي هَذَا الْمَقَامِ خُصُوصًا قَوْلُهُ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»، يَا لَهَا مِنْ مَوْعِظَةٍ لَوْ وَافَقَتْ مِنْ الْقُلُوبِ حَيَاةً! رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَصَحَّحَهُ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ النَّارِ، وَهُوَ فِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ، وَفِيهِ: «أَنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ لا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ ولا مَفْصِلٌ إلا دَخَلَهُ»[٢].

وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ: «وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ»[٣].

وهذا الكتاب (فضل الإسلام) كتاب عملي يحتاجه طالب العلم في مواجهة أهل البدع، وفي بيان الحق، فألفه المؤلف للحاجة إليه، فالخرافيون والقبوريون خاصة، وأهل البدع عامة، إن قلت لهم: هل كان النبي ﷺ علي ما أنتم عليه من بناء القباب علي القبور وتعظيمها، ومن الاستشفاع بالموتي والاعتقاد فيهم؟ فسيقولون: لا، وكذلك القدرية والجبرية وأهل البدع كلها، فتمسك بهذا الحديث وسل المبتدع هذا السؤال ثم قل: إلا يسعنا ما وسعهم؟ إلا نرضي بما رضوا به؟ إلا يكفينا ما كفيهم؟ فهذه مسألة مفيدة في المجادلة بالتي هي أحسن.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْبِدْعَةَ أَشَدُّ مِنْ الْكَبَائِرِ

وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل: ٢٥].

والبدع بجنسها أشد من الكبائر، فهي أشد من حيث الجنس لا من حيث عين البدعة.

والمقصود: أن جنس البدع أشد من جنس الكبائر، ولكن هناك بدع بعض الكبائر أشد منها، فشرب الخمر وقتل النفس أشد من كثير من البدع، فالبدع درجات: منها ما هو صغير، ومنها مغلظة، ومنها كفرية.

وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي الْخَوَارِجِ: «فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، لَئِنْ لَقِيتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»[1].

وَفِيْهِ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ قِتَالِ أُمَرَاءِ الْجَوْرِ مَا صَلَّوْا[2].

في هذا الحديث فرق بين فاعلِ الكبيرةِ وفاعل البدعةِ، وقد وصف النَّبِيُ ﷺ الخوارج في حديثٍ آخر بأنهم: «**يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»[3].

قال: (**وَفِيْهِ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ قِتَالِ أُمَرَاءِ الْجَوْرِ مَا صَلَّوْا**)، وأما أهل الجَورِ فلم يأمر بقتالهم، ففي الأمر بقتالِ الخوارج والنهي عن قتال الجائرين نوع استدلال على أن البدع أشد من الكبائر، وليست دلالة واضحة.

وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عبد اللهِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلاً تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلام سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[1].

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ اللهَ احْتَجَزَ التَّوْبَةَ عَنْ صَاحِبِ الْبِدْعَةِ[1]

هَذَا مَرْوِيٌّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ﷺ وَمِنْ مَرَاسِيلِ الْحَسَنِ.

وَذَكَرَ ابْنُ وَضَّاحٍ[2] **عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يَرَى رَأْيًا فَرَجَعَ عَنْهُ، فَأَتَيْتُ مُحَمَّدًا فَرِحًا بِذَلِكَ أُخْبِرُهُ، فَقُلْتُ: أَشَعَرْتَ أَنَّ فُلَانًا تَرَكَ رَأْيَهُ الَّذِي كَانَ يَرَى؟ فَقَالَ: انْظُرُوا إِلَى مَا يَتَحَوَّلُ؛ إِنَّ آخِرَ الْحَدِيثِ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ثُمَّ لَايَعُودُونَ إِلَيْهِ»**[3].

وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ مَعْنَى ذَلِكَ، فَقَالَ: لا يُوفَّقُونَ لِلتَّوْبَةِ.

هذا البابُ عقده الإمام رحمه الله لبيان مسألة خاصة متعلقه بالبدعة، وهو كالتتميم للباب الذي قبله؛ لأنه ذكر قبله أن البدعة أشد من الكبائر، ومن أوجه كون البدعة أشد من الكبائر: أن الكبيرة لم يحتجز الله ﷻ التوبة على من فعلها، وأما البدعة فإن الله ﷻ احتجز التوبة عن صاحب البدعة، وهذا يبين خطر البدع ويبين أنها من أقبح ما يكون، لِمَ؟

الجواب: لأن فيها استدراكاً على الشارع، فالشارع قد أتم الدين، وأكمل علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام ديناً، فليس ثم خير إلا دلنا عليه، وليس ثم شر إلا ونهانا عنه، وهؤلاء أحدثوا بآرائهم حدثاً، وزعموا أنه يقربهم إلى الله ﷻ، فهم إذاً ما فعلوا ما فعلوه عن شهوة، وإنما فعلوه عن اعتقاد، وقالوا ما قالوا عن اعتقاد.

وأمر الاعتقاد أعظم من أمر العمل،

بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٥-٦٧]، **وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾** [البقرة: ١٣٠].

هذا الباب ما وجه مناسبته لهذا الكتاب الذي بين فيه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ فضل الإسلام؟ والمناسبة ظاهرة وهي: أنَّ من اتبع محمداً ﷺ، الذي أُمر باتباع إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]، فهو على الصراط المستقيم، ومن اهتدى بهداهم، فقد اهتدى بهدى مَنْ هو مُسْلِمٌ بشهادة الله عَزَّوَجَلَّ له: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [البقرة: ١٣١].

وَفِيهِ حَدِيثِ الْخَوَارِجِ وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَفِيهِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ، إِنَّمَا أَوْلِيَائِيَ الْمُتَّقُونَ»(١).

فترتيب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ للآيات والأحاديث في هذا الباب مقصود وظاهر، فلما أورد قوله: «إِنَّمَا أَوْلِيَائِيَ الْمُتَّقُونَ»، بينه في الحديث الذي بعده بقوله: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي»، فإذًا تحدد أكثر وتبين أن من كان متبعاً لسنة النبي ﷺ فهو الحقيق بولاية النبي ﷺ له، يعني: بمحبته ﷺ له وبنصرته

(١) له في الدنيا إذا كان حياً، وفي الآخرة إذا بُعث الناس.

وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذُكِرَ لَهُ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قَالَ: أَمَّا أَنَا لا آكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ الْآخَرُ: أَمَّا أَنَا فَأَقُومُ ولا أَنَامُ، وَقَالَ الْآخَرُ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ الْآخَرُ: أَمَّا أَنَا أَصُومُ، ولا أُفْطِرُ، فَقَالَ ﷺ: «لَكِنِّي أَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَآكُلُ اللَّحْمَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي»[1].

فَتَأَمَّلْ إِذَا كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ أَرَادَ التَّبَتُّلَ لِلْعِبَادَةِ، قِيْلَ فِيهِ هَذَا الْكَلَامُ الْغَلِيظُ، وَسَمَّي فِعْلَهُ رَغْوْبًا عَنِ السُنَّةِ، فَمَا ظَنُّكَ بَغَيْرِ هَذَا مِنَ الْبَدَعِ؟ وَمَا ظَنُّكَ بَغَيْرِ الصَّحَابَةِ؟

انظر إلى كلام الشيخ رحمه الله حيث قال: «وَمَا ظَنُّكَ بَغَيْرِ الصَّحَابَةِ» ؟ أليس أولى بأن يتبرأ النبي ﷺ منه؟ بلى، فإذًا مدار هذا الدين على الاتباع، وما ساقه الإمام رحمه الله في أول الكتاب من فضل الإسلام على أهله، ذلك الفضل العظيم الذي يبارك الله عز وجل لأهله في قليل أعمالهم ويرفعهم به درجات عالية، إنما مداره على أن تكون متبعاً لسنته ﷺ ناهجاً منهجه.

بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة: ١٣٢].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [النحل: ١٢٣].

فمراده بذلك: أن فضل الإسلام علي أهله إنما يكون لأولئك الذين استمسكوا بالفطرة الأولي، استمسكوا بدين الإسلام قبل أن يدخله التغير والتبدُل، قبل أن يحرف طائفة من أتباع محمد ﷺ دينهم، وأن ينشئوا البدع، وأن يتنكبوا صراطه المستقيم، وأن يفرطوا في إقامة الوجه لله ﷻ بالدين حنيفاً.

المائل عن الشرك قصداً إلي الإيمان. وقوله: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]

لأهل العلم في إعرابه مسلكان[١]:

الأول: أنه مفعول به لفعل محذوف والتقدير اتبع فطرة الله.

الثاني: أنه مصدر لما يفهم من قوله: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ﴾، وهو اختيار ابن جرير.

وقيل[٢]: معنى ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ هي: الإسلام، وتوحيد الله، وإخلاص العبادة له، ومعني ﴿فَطَرَ ٱلنَّاسَ﴾ خلق الناس، ومعني ﴿عَلَيْهَا﴾ لها، كقوله تعالي: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، أي: عليها، فالمعني: التي خلق الناس لها، فهي في المعني كقوله تعالي: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]،

وقوله: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾، خبر في معنى النهي، فإن الخبر قد يكون معناه النَّهي، وإذا عدل عن صريحِ النَّهي أو الأمر إلى الخبرية كان أبلغ في الأوامر، فالمعنى: لا تغيروا دين اللهِ ولا تبدلوا خلق الله.

وخلق الله المراد به: الدِّين؛ كما قال الله ﷻ -على إحدى القراءات-[١] ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [الشعراء: ١٣٧]، أي: دين الأولين، ودين اللهِ هو الذي وصَّى به إبراهيم بنيه ويعقوب، فمن شكَّ في عبادة فلينظر هل هي مغيرة أم لا.

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلاةً مِنَ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ وَلِيِّي مِنْهُمْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَخَلِيلُ رَبِّي»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ(١).

وقوله: «وُلاةً» جمع ولي، أي: ناصر ومتبع ومحب

«وَإِنَّ وَلِيِّي مِنْهُمْ أَبِي إِبْرَاهِيم وَخَلِيلُ رَبِّي»، فهو الذي اختص به؛ لأن ملته خلُصت من جميعِ شوائبِ الشِّركِ، فهي كملة محمد ﷺ خالصة من كلِّ طريقٍ يوصل إلى الشرك.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ لا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَامِكُم ولا إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»(١).

ومناسبة الحديث للباب قوله: «وَلكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»، والقلوب تكون صالحة إذا كانت على الفطرةِ، وكذلك الأعمال إذا كانت على سنة الرسولِ ﷺ لم تتبدل، والنظر إلى القلوب والأعمال يتضمن الإكرام.

وَلَهُمَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، وَلَيُرْفَعَنَّ إِلَيَّ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي حَتَّى إِذَا أَهْوَيْتُ لأُنَاوِلَهُمْ اخْتُلِجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَصْحَابِي! فيُقَالُ: إِنَّكَ لا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»(١).

وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَدِدْتُ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا» قَالُوا: أَوَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ» فَقَالُوا: كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلاً لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ إلا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟»، قَالُوا: بَلى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ الْوُضُوءِ وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلى الحَوْضِ، إلا لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ يَوْمَ القِيَامَةِ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ البَعِيرُ الضَّالُّ، أُنَادِيهِمْ إلا هَلُمَّ فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ سُحْقاً سُحْقاً»[٢].

وَلِلبُخَارِيِّ: «بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ إِذَا زُمْرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ فَقَالَ: هَلُمَّ، فَقُلتُ أَيْنَ؟ قَالَ: إِلى النَّارِ وَاللهِ، قُلتُ: وَمَا شَأْنُهُمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمْ القَهْقَرَى، ثُمَّ إِذَا زُمْرَةٌ - فَذَكَرَ مِثْلَهُ - قَالَ: فَلَا أُرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إلا مِثْلِ هَمَلُ النَّعَمِ»[١].

وَلَهُمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الْصَّالِحُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧][٢].

خاتمة المقال: هو أن الإمام رحمه الله يبين لنا عظم فائدة إقامة الوجه للدين حنيفاً، وعدم التبديل في الدين، والاهتمام بالفطرة، وما كان عليه إبراهيم الخليل عليه السلام، وما كان عليه النبي ﷺ، ومن تمسك بهذا فإنه متمسك بالسنة ومن تمسك بالسنة ولم يحدث حدثاً كان له الفضل العظيم في الدنيا وكذلك في الآخرة ومنه: الشرب من حوض رسول الله ﷺ، الذي يختص به من كان مقيماً ومستقيماً على السنة، لم يغير ولم يبدل.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إلا يُولدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟ حَتَّى تَكُونُوا أَنتُمْ تَجْدَعُونَهَا». ثُمَّ قَرَأَ أبو هُرَيْرَةَ ﷺ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] مُتَفَقٌ عَلَيْهِ(١).

هذا الحديث يدل على أن الفطرةَ غايرت اليهودية والنَّصرانية والمجوسية وسبق أن أوضحنا ما اشتمل عليه من دلالة، وأن الإنسان يولد مفطور على الإسلام بالميثاق الأول؛ كما قال ﷻ في آية الأعراف: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أي: معبودكم.

قول النبي ﷺ: «كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟»، أي: تولد ليس فيها عيب، فهل تحسون فيها نقصاً من جدع وغيره؟ حتى يغيرها أهلها، وكذلك المولود يكون كالبهيمة مستوية الشكل حسنة الصورة.

وَعَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ الخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ، قُلتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي

تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ، قُلتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، فِتْنَةٌ عَمْيَاءُ، وَدُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ صِفْهُمْ لَنَا، فَقَالَ: هُمْ مِنْ جِلدَتِنَا وَيَتَكَلمُونَ بِأَلسِنَتِنَا، قُلتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ، قُلتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لهُمْ جَمَاعَةٌ ولا إِمَامٌ؟ قَالَ: فَاعْتَزِلْ تِلكَ الفِرَقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ». أَخْرَجَاهُ.

وَزَادَ مُسْلِمٌ: «ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ يَخْرُجُ الدَّجَّالُ مَعَهُ نَهْرٌ وَنَارٌ، فَمَنْ وَقَعَ فِي نَارِهِ وَجَبَ أَجْرُهُ وَحُطَّ وِزْرُهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي نَهْرِهِ وَجَبَ وِزْرُهُ وَحُطَّ أَجْرُهُ، قَالَ: قُلتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ هِيَ قِيَامُ السَّاعَةِ»[1].

وفي هذا التحذير الشديد من طاعة من يدعو إلى غير الهدى، وأن المؤمن لابد أن يكون مستبصراً في دينه، وأن يكون على دليل من أمره، فلا يتبع من يتبع دون وعي، لا يكن إمعة يسمع الكلام فيتبعه دون أن ينظر هل لهذا الأمر من أدله شرعية أم لا؟ وهذا هو حال الذين يُقْذَفُون - والعياذ بالله - في جهنم لما دعاهم دعاة جهنم.

قَالَ أبو الْعَالِيَةِ: (تَعَلَّمُوا الْإِسْلَامَ فَإِذَا تَعَلَّمْتُوهُ، فَلَا تَرْغَبُوا عَنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، فَإِنَّهُ الْإِسْلَامُ، ولا تَنْحَرِفُوا عَنِ الصِّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَعَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الْأَهْوَاءَ». انتهى[1].

تَأَمَّلْ كَلَامَ أَبِي الْعَالِيَةِ رَحِمَهُ اللهُ هَذَا مَا أَجَلَّهُ، وَاعْرِفْ زَمَانَهُ الَّذِي يُحَذِّرُ فِيهِ مِنَ الْأَهْوَاءِ الَّتِي مَنْ اِتَّبَعَهَا فَقَدْ رِغِبَ عَنِ الْإِسْلَامِ.

وَتَفْسِيرُ الْإِسْلَامِ بِالسُّنَةِ، وَخَوْفُهُ عَلَي أَعْلَامِ التَّابِعِينَ وَعُلَمَائِهِمْ مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ السُّنَةِ وَالْكِتَابِ، تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَي قَوْلِهْ ﷻ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ

إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، **وَقَوْلِهِ** ﷻ: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، **وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأُصُولِ الْكِبَارِ الَّتِي هِيَ أَصْلُ الْأُصُولِ، وَالنَّاسُ عَنْهَا فِي غَفْلَةٍ، وَبِمَعْرِفَتِهَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَى الْأَحَادِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَمْثَالُهَا، وَأَمَّا الْإِنْسَانُ الَّذِي يَقْرَأُهَا وَأَشْبَاهَهَا وَهُوَ آمِنٌ مُطْمَئِنٌّ أَنَّهَا لا تَنَالُهُ، وَيَظُنُّ أَنَّهَا فِي قَوْمٍ كَانُوا فَبَادُوا ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾** [الأعراف: ٩٩].

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه **قَالَ: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ** ﷺ **يَوْمًا خَطًّا ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾** [الأنعام: ١٥٣] **رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ**(١).

كلام أبي العالية هذا خرج منه الإمام رحمه الله بفائدة وهي: أن هذا الكلام وجهه أبو العالية إلي الناس في زمانه، وزمانه فيه كبار التابعين، وفيه العلماء والزهاد والعباد، وفيه ظهور السنة وضعف البدعة أو انعدام البدعة إلا ما شاء الله، ، فخاف أبو العالية علي أولئك فوصاهم بهذه الوصية، بأن عليكم التمسك بالإسلام والسنة ونبذ الأهواء، والأهواء إذا كانت موجودة في زمن أبي العالية فإنها موجودة فيما بعده من الزمان أكثر مما كان عليه، وهذا يوجب:

أولاً : الخوف منها .

ثانيًا : السعي الشديد في التمسك بالإسلام والسنة ، فإن دعوي التمسك بالإسلام كثيرة ، واليوم نسمع أن المسلمين هنا وهناك وفي كل مكان ألزموا أمرهم بالتمسك بالإسلام والسنة ، لكن يجب أن ننظر هل عندهم محدثات أم لا؟ هل هم علي شرك أم لا؟ هل هم علي عقيدة صحيحة أم لا؟ فلا يغتر المغتر بدعوى الإسلام بدون معرفة هذه الوصية .

بَابُ مَا جَاءَ فِي غُرْبَةِ الْإِسْلَامِ وَفَضْلِ الْغُرَبَاءِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦] .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مَرْفُوعًا: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا فَطُوبَى للغُرَبَاءِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١)، وَأَحْمَدُ(٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَفِيهِ: «مَنْ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: «النُّزَّاعُ مِنْ الْقَبَائِلِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «الْغُرَبَاءُ الَّذِينَ يَصْلُحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ»(٣). وَللتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِهِ: «طُوبَى للغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ سُنَّتِي»(٤).

وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: «سَأَلْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا ثَعْلَبَةَ، كَيْفَ تَقُولُ فِي هَذِهِ الآيَةِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]؟ ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْهَا خَبِيرًا، سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: بَلِ ائْتَمِرُوا بِالمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنْ المُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتُمْ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعْ عَنْكَ العَوَامَّ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّابِرُ فِيهِنَّ كَالقَابِضِ عَلى الجَمْرِ، للعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ. قُلْنَا: مِنَّا أَمْ مِنْهُمْ؟، قَالَ: «بَلْ مِنْكُمْ»، رَوَاهُ أبو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ(١) .

وهذا الحديث مناسب للباب من جهتين:

الجهة الأولى: أنه ذكر حداً للدعوة، يدعو إلى متى؟ متى يعذر بترك البلاغ؟ قال: «**حَتَّى إِذَا رَأَيْتُمْ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعْ عَنْكَ العَوَامَّ**»، في هذه الحال يكون المرء غريباً ويُعذر إذا لم يدع إذا اجتمعت هذه الصفات الأربع:

الجهة الثانية: أنه قال في آخر الحديث: «**الصَّابِرُ فِيهِنَّ كَالقَابْضِ عَلَى الجَمْرِ، للعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلا يَعْمَلُونَ مِثْل عَمَلكُمْ**».

**وَرَوَى ابْنُ وَضَّاحٍ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنهما وَلَفْظُهُ: «إِنَّ مِنْ بَعْدِكُمْ أَيَّامًا الصَّابِرُ فِيهَا الْمُتَمَسِّكُ بِمِثْلِ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ الْيَوْمَ لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْهُمْ؟ قَالَ: بَلْ مِنْكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَسْلَمَ الْبَصْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ أَخِي الْحَسَنِ يَرْفَعُهُ، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: إِنَّكُمُ الْيَوْمَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ، تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتُجَاهِدُونَ فِي اللَّهِ، وَلَمْ تَظْهَرْ فِيكُمُ السَّكْرَتَانِ: سَكْرَةُ الْجَهْلِ، وَسَكْرَةُ حُبِّ الْعَيْشِ، وَسَتُحَوَّلُونَ عَنْ ذَلِكَ، فَلَا تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَلا تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلا تُجَاهِدُونَ فِي اللَّهِ، وَتَظْهَرُ فِيكُمُ السَّكْرَتَانِ، فَالْمُتَمَسِّكُ يَوْمَئِذٍ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ. قِيلَ: مِنْهُمْ؟ قَالَ: لَا، بَلْ مِنْكُمْ»[1].

**وَلَهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ الْمُعَافِرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «طُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، الَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ حِينَ يُتْرَكُ، وَيَعْمَلُونَ بِالسُّنَّةِ حِينَ تُطْفَأُ»[1].

بَابُ التَّحْذِيرِ مِنَ الْبَدَعِ

عَنْ العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا العُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا القُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَأَوْصِنَا، قَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، وَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ(١).

وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «كُلُّ عِبَادَةٍ لا يَتَعَبَّدْهَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ، فَلَاتَعَبَّدُوهَا فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَدَعْ لِلْآخِرِ مَقَالًا، فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ، وَخُذُوا بِطَرِيقِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ أبو دَاوُدَ(٢).

وَقَالَ الْدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَنبَأَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عبد اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، فَإِذَا خَرَجَ، مَشَيْنَا مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَجَاءَنَا أبو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رضي الله عنه فَقَالَ: أَخَرَجَ إِلَيْكُمْ أبو عبد الرَّحْمَنِ قُلْنَا: لَا، بَعْدُ. فَجَلَسَ مَعَنَا حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ، قُمْنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُ أبو مُوسَى: يَا أَبَا عبد الرَّحْمَنِ، إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ آنِفًا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ وَلَمْ أَرَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - إِلَّا خَيْرًا. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَقَالَ: إِنْ عِشْتَ فَسَتَرَاهُ. قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَوْمًا حِلَقًا جُلُوسًا يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ فِي كُلِّ

حَلْقَةٍ رَجُلٌ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصًا، فَيَقُولُ: كَبِّرُوا مِائَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلِّلُوا مِائَةً، فَيُهَلِّلُونَ مِائَةً، وَيَقُولُ: سَبِّحُوا مِائَةً، فَيُسَبِّحُونَ مِائَةً، قَالَ: فَمَاذَا قُلْتَ لَهُمْ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا انْتِظَارَ رَأْيِكَ أَوْ انْتظارَ أَمْرِكَ. قَالَ: أَفَلَا أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ، وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ، ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَى حَلْقَةً مِنْ تِلْكَ الْحِلَقِ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالُوا: يَا أَبَا عبد الرَّحْمَنِ حَصًا نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ. قَالَ: فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ، فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لَايَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ وَيْحَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ، وَآنِيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ مُفْتَتِحُو بَابِ ضَلَالَةٍ. قَالُوا: وَاللَّهِ يَا أَبَا عبد الرَّحْمَنِ، مَا أَرَدْنَا إلا الْخَيْرَ. قَالَ: وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَنَا أَنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، وَايْمُ اللَّهِ مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ. فَقَالَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أُولَئِكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ الْخَوَارِجِ»[1].

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ الْتُّكْلَانُ.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.